

وفي الجلسة ٤١٤١ المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، أدلى الرئيس (الصين) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٢)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقر بالإيجاز الهام الذي حققته الأطراف الطاجيكية التي استطاعت التغلب على العديد من العقبات ووضع بلدها على طريق السلام والمصالحة الوطنية والديمقراطية؛

يشارك الأمين العام في أمله في أن تتعزز هذه الإنجازات مع مواصلة تدعيم المؤسسات في البلد بغية تطوير المجتمع الطاجيكي ديمقراطيا واقتصاديا واجتماعيا؛

يقدر تقديرا عاليا ما تبذله بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان من جهود بدعم من فريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية (فريق الاتصال)، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوات المشتركة لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، في مساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاق العام؛

يكرر تأييده لاعتزام الأمين العام سحب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان عند انتهاء ولايتها في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

يعرب عن تقديره لاعتزام الأمين العام إبلاغ المجلس بشأن طرائق إنشاء وتشغيل مكتب للأمم المتحدة في طاجيكستان يُعنى ببناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع من أجل توطيد السلام وتعزيز الديمقراطية.

(١٢) S/PRST/2000/17.

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وفي حين أيد معظم المتكلمين اضطلاع الأمم المتحدة بدور ما في طاجيكستان في فترة ما بعد الصراع، فإن ممثل الاتحاد الروسي رأى أنه بالإضافة إلى النهوض بالتأهيل الاجتماعي والاقتصادي لطاجيكستان في فترة ما بعد الصراع، ينبغي لولاية المكتب الجديد أن تتضمن تدابير لتيسير عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وتسريحهم، وعودة باقي اللاجئين^(٩). وأكد ممثلو المملكة المتحدة وكندا والبرتغال (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) على ضرورة أن يشمل المكتب قدرة قوية تعني بحقوق الإنسان^(١٠).

وعرض ممثل طاجيكستان ملخصا لمشاركة الأمم المتحدة في طاجيكستان، واحتتم بيانه بملاحظته أن بمقدور الأمم المتحدة أن تصف عن حق مساعدتها لطاجيكستان في تحقيق تسوية سلمية للصراع المسلح وحل المشكلات الإنسانية والاجتماعية-الاقتصادية للبلد بأنها قصة نجاح لحفظ السلام^(١١).

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (كندا)؛ والصفحة ١٩ (البرتغال).

(١١) المرجع نفسه، الصفحات ١٤ إلى ١٩.

٢٦ - الحالة في أفغانستان

العام، في تقريره، إلى أنه على الرغم من أن القتال الذي جرى في الآونة الأخيرة بين الجبهة المتحدة وحركة الطالبان كان محصورا في جهات معينة من البلد، فقد تسبب ما يبدو أنه استهداف للمدنيين وممتلكاتهم في تدهور ظروف معيشة السكان الأفغان. ولاحظ أنه لا يُتوقع مجرد استمرار القتال فحسب، بل تشير التقارير إلى التحضير لشن هجوم واسع النطاق في الربيع، مما يوحي باستمرار ورود الإمدادات العسكرية من بلدان مجاورة. وعلى ضوء هذه الظروف، طلب الأمين العام من ممثله الخاص أن يركز كل جهوده على

المقرر المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٢٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١٢٥ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠^(١). وأشار الأمين

(١) S/2000/205، المقدم استجابة لطلبات المجلس تزويده بصورة منتظمة بمعلومات عن التطورات الرئيسية في أفغانستان، بما في ذلك التطورات في ميداني الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان.

والجموعات الأفغانية غير المتحاربة، وأنشطة مجموعة "الستة زائد اثنين"^(٥). غير أنه قال إنه ليس بالإمكان الشعور بالتفاوض إزاء التوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار بين الفصائل المتحاربة، ناهيك عن المفاوضات التي تؤدي إلى تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة، كما طالب مجلس الأمن. وبالنسبة للجهة العسكرية، وجه انتباه المجلس إلى احتمال شن هجوم كبير في الربيع، حيث تشير جميع الدلائل إلى أن الجانبين يعدان العدة لذلك. وفي ذلك المنعطف، ذكّر بالتقييم الذي كرره الأمين العام بأن التدخل الخارجي يشكل أكبر عقبة أمام تحقيق السلام، إذ أنه يوفر الوسائل الأساسية لاستمرار الحرب الأهلية في أفغانستان. وأعرب عن قلقه إزاء "ما ورد من أنباء عن اشتراك مقاتلين من غير الأفغان في الصراع، وبصورة رئيسية إلى جانب الطالبان". وقال إن تلك التقارير تشير إلى أنه يجري في بعض الحالات تجنيد المقاتلين من غير الأفغان بصورة علنية عن طريق المدارس الدينية في باكستان ثم يرسلون إلى أفغانستان في قافلة من الحافلات والشاحنات^(٦).

وألقت وفود عديدة باللوم على حركة الطالبان لانتهاكها قرارات المجلس وتصعيد التوتر، ودعت الحركة إلى وقف التحضيرات لاستئناف الهجوم على نطاق واسع والبدء في محادثات جادة مع الأطراف الأفغانية الأخرى. وكرر جميع المتكلمين التأكيد على ضرورة سعي الفصائل المتحاربة إلى التوصل إلى تسوية سياسية، حيث أنها تظل السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في البلد.

(٥) S/PV.4124، الصفحات ٣ إلى ٨. ومجموعة "الستة زائد اثنين" تضم جيران أفغانستان (أوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان والصين وطاجيكستان) والاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

(٦) S/PV.4124، الصفحات ٣ إلى ٥.

إقناع الطرفين بالدخول في عملية حوار تهدف إلى وقف إطلاق النار بصورة مستقرة يمكن التحقق منها. وأوضح أن مبادرات السلام التي تقوم بها المجموعات الأفغانية غير المتحاربة، مثل عمليتي روما وقبرص، يمكن أن تكون عنصرا مكملا مفيدا في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، إذا ما أمكن متابعتها وتنسيقها بروح متجردة.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس (كندا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)^(٧)، وإلى نسخ من تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالفوارق بين الجنسين الموفدة إلى أفغانستان في الفترة من ١٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧^(٨). واستمع المجلس بعد ذلك إلى إحاطتين من القائم بأعمال رئاسة شعبة آسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية عن الحالة السياسية والعسكرية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، ومن الأمين العام المساعد والمستشارة الخاصة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة عن حالة النساء والفتيات في أفغانستان. وأدى بيانات معظم أعضاء المجلس، وكذلك ممثل أفغانستان^(٩).

وأشار القائم بأعمال رئاسة شعبة آسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية إلى التطورات السياسية الايجابية، مثل المحادثات بين حركة الطالبان والجهة المتحدة برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، ومبادرات الأفراد

(٢) S/2000/282، تحيل قائمة تضم ٥٠ دولة استجابت للفقرة ١٠ من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، التي طلبت إلى جميع الدول أن تقدم إلى اللجنة تقريرا عما اتخذته من إجراءات في غضون ٣٠ يوما من بدء نفاذ التدابير المفروضة بموجب القرار.

(٣) لم يصدر كوثيقة من وثائق المجلس.

(٤) لم يدل ممثل تونس ببيانات.

في حل عسكري في أفغانستان، ولذلك فإنها تمد حركة الطالبان بالدعم اللوجستي، بما في ذلك الأسلحة والذخائر. كما أكد أن "النظام العسكري" يواصل استخدام الجماعات الدينية المتطرفة "لأغراضه السياسية في المنطقة وفيما يجاوزها". وأعرب عن استعداد دولة أفغانستان الإسلامية للاتفاق على وقف للصراع المسلح، وتوقع أن يقوم حل المشكلة الأفغانية على إقامة حكومة تمثيلية عريضة القاعدة في أفغانستان تمثل جميع المجموعات العرقية الكبرى^(١٢).

وفي نهاية الجلسة، ردت الأمين العام المساعد والمستشارة الخاصة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة على ما طرحه المتكلمون السابقون من أسئلة وتعليقات، بما فيها ما تناول مشاركة النساء في المجتمع المدني، والمشاريع التي تشرك الرجال والنساء في صنع القرار، والتوعية الانتخابية، وحقوق النساء والفتيات. وفي حين أقرت بإمكان إحراز مزيد من التقدم من خلال مواصلة ممارسة الضغوط الدولية على الأطراف الأفغانية، فقد أكدت على ضرورة التوصل إلى "تسوية سياسية تركز على نحو صلب إلى حقوق الإنسان ومسائل المساواة بين الجنسين"^(١٣).

وفي الجلسة ٤١٢٥ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠^(١٤). وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٥)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحات ٣٣ إلى ٣٧.

(١٤) S/2000/205.

(١٥) S/PRST/2000/12.

كما ظلوا على قلقهم إزاء معاناة الشعب الأفغاني، وبخاصة النساء والفتيات.

وشرح ممثل الأرجنتين عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وعرض آخر تقاريرها^(١٦). وأعرب ممثلو الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة عن قلقهم إزاء ازدياد التدخل الخارجي في الصراع، وبخاصة مشاركة آلاف المقاتلين الأجانب في القتال إلى جانب حركة الطالبان^(١٧). ودعا ممثل الولايات المتحدة حركة الطالبان إلى الامتنال للطلب الوارد في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بتسليم أسامة بن لادن إلى السلطات في بلد يقدم فيه إلى المحاكمة، وحذر من أنه ما دام يتمتع بملاذ آمن في أفغانستان، فإن المجتمع الدولي سيظل في خطر^(١٨). وفي ذلك السياق، قال ممثل الاتحاد الروسي إن عدم تسليم بن لادن يوفر أرضية جادة لطرح مسألة تشديد نظام الجزاءات المفروضة على حركة الطالبان^(١٩). وأعرب ممثل كندا عن انزعاجه إزاء "النمط المنتظم الذي تتبعه الطالبان لانتهاك حقوق الإنسان بالنسبة لنصف عدد السكان - النساء والفتيات - وهو انتهاك تزعم الطالبان خطأ بأنه قائم على أساس ديني"^(٢٠).

وأشار ممثل أفغانستان إلى اشتراك مقاتلين مرتزقة في أفغانستان ممن جاءوا من مدارس دينية في باكستان. وقال إنه في باكستان، تظل الشؤون الأفغانية في يد الجيش، وبخاصة وكالة الاستخبارات العسكرية، التي تحمل اسم الاستخبارات المشتركة بين الإدارات. وأضاف أن باكستان ما تزال تأمل

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١١. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة، انظر الفصل الخامس.

(١٧) S/PV.4124، الصفحة ١٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٢ (المملكة المتحدة).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

أفغانستان^(١٧). ووجه الرئيس الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وأفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان والهند^(١٨).

وفي البداية، أشار ممثل أفغانستان إلى أنه ردا على رفض "تحالف باكستان/طالبان/بن لادن" رفضا باتا التعاون مع المجتمع الدولي أو وضع حد للتدريب وتوفير الملاذ الآمن للإرهابيين الدوليين، فإن المجلس ينظر في فرض تدابير جديدة. غير أنه لاحظ مع القلق أن مشروع القرار يلوذ بالصمت فيما يتعلق "بعنوان باكستان المعروف تماما على أفغانستان"، ولا يعالج إلا مسألة الإرهاب الناشئ من ذلك الجزء من الأراضي الأفغانية الواقع تحت الاحتلال العسكري من جانب "التحالف الذي يضم باكستان والطالبان وبن لادن". ورأى أنه ينبغي للمجلس أن يعالج مشكلة أفغانستان برمتها. وأعلن أن أعمال باكستان تشكل انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة، وأنه ينبغي للمجلس أن ينظر على الفور في مسألة العدوان المسلح على أفغانستان، الذي يندرج في إطار المواد ٣٩ إلى ٤٢ في الفصل السابع من الميثاق. كما قال إنه لا بد من تعريف دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية بوصفها منظمة إجرامية مسؤولة عن الحرب العدوانية والجرائم التي ترتكب في حق الإنسانية وجرائم الحرب. وأحيرا، طالب المجلس بأن يعين لجنة للتحقيق في مسألة العدوان العسكري في أفغانستان، وأن تقدم نتائج تحقيقها إلى المجلس^(١٩).

وقال ممثل ماليزيا إن وفده يجد صعوبة في تأييد أي تدابير إضافية متصورة ضد حركة الطالبان لأسباب إجرائية

(١٧) دُعي ممثلو طاجيكستان وقيرغيزستان والهند إلى الاشتراك في الجلسة، ولكنهم لم يدلوا ببيانات.

(١٨) S/2000/1202.

(١٩) S/PV.4251، الصفحات ٢ إلى ٤.

يعرب عن قلقه العميق إزاء الأنباء التي تفيد بأن كلا الطرفين في الصراع يستعد لتحديد القتال على نطاق واسع، ويذكر بمطالباته المتكررة بأن تتوقف الأطراف الأفغانية عن القتال؛

يذكر بطلبه بأن تستأنف الأطراف، ولاسيما الطالبان، المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة دونما تأخير وبدون شروط مسبقة في إطار الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة والمجلس في هذا الشأن؛

يدين بشدة الطالبان لقيام مجموعاتها المسلحة بصورة متكررة، في ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، باقتحام أماكن عمل الأمم المتحدة في قندهار وتفتيشها وترويع موظفي الأمم المتحدة؛

يؤكد قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، فهي حالة غير مقبولة؛

يطلب إلى جميع الدول اتخاذ تدابير صارمة لمنع أفرادها العسكريين من تخطيط العمليات القتالية في أفغانستان والمشاركة فيها؛ يرحب بتعيين ممثل شخصي جديد للأمين العام وبالنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان من أجل تيسير العملية السياسية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للصراع، ويؤيد نشر وحدة الشؤون المدنية التابعة للبعثة داخل أفغانستان على مراحل، عندما تسمح حالة الأمن بذلك؛

يشدد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بالتنفيذ الفوري والفعال للتدابير المفروضة بموجب قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩).

المقرر المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٥١): القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤٢٥١^(١٦) المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى بيانات من ممثلي الاتحاد الروسي وأوكرانيا والصين وفرنسا وكندا وماليزيا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة، وكذلك من ممثل

(١٦) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، القسم بء، فيما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق؛ والجزء الثالث، القسم بء، فيما يتعلق بالمادة ٤١.

وأكد ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة على ضرورة فرض جزاءات موجهة إضافية ضد حركة الطالبان في ضوء دعمها المستمر للإرهاب الدولي ورفضها تسليم أسامة بن لادن. كما أكد أن الجزاءات محددة الأهداف بعناية بما يكفل ألا تترك التدابير آثارا سلبية على عامة الأفغان^(٢٣). وفي حين أيد ممثلا هولندا وكندا مشروع القرار، فقد دعيا المجلس إلى مواصلة وزن الأثر الإنساني والسياسي المحتمل للجزاءات مقابل أهداف المجلس السياسية الأوسع نطاقا^(٢٤).

وطُرح مشروع القرار للتصويت، وحصل على تأييد ١٣ صوتا، مع امتناع عضوين عن التصويت، واعتمد باعتباره القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يقرر أن تقوم جميع الدول بما يلي: (أ) منع التوريد والبيع والنقل المباشر أو غير المباشر، إلى الأراضي الأفغانية الواقعة تحت سيطرة الطالبان، على نحو ما تحدده اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والمشار إليها فيما يلي بتسمية اللجنة، من جانب رعاياها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي تحمل أعلامها، للأسلحة والعتاد ذي الصلة بجميع أنواعه بما فيه الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره؛ (ب) منع البيع والتوريد والنقل المباشر وغير المباشر إلى الأراضي الأفغانية الواقعة تحت سيطرة الطالبان، على نحو ما تحدده اللجنة، من جانب رعاياها أو انطلاقا من أراضيها، للمشورة الفنية أو المساعدة أو توفير التدريب المتصل بالأنشطة العسكرية للأفراد المسلحين الذين يخضعون لسلطة الطالبان؛ (ج) سحب أي من موظفيها ووكلائها ومستشاريها وأفرادها العسكريين وغيرهم من الرعايا العاملين بموجب عقود أو ترتيبات أخرى والموجودين في أفغانستان لإسداء المشورة للطالبان في

وموضوعية معا. وأشار إلى أن القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) كلف لجنة الجزاءات الأفغانية بتقديم تقارير تقييم دورية عن الجزاءات^(٢٥)، ورأى أنه لا سبيل غير تلك التقييمات يمكن المجلس من تقييم فعالية الجزاءات وآثارها على سكان أفغانستان. وقال إنه، للأسف، لم تجر أي عملية تقييم دورية، بل بدلا من ذلك، صدر تقييم مشترك لآثار الجزاءات من "عضوي المجلس الأكثر اهتماما بالموضوع"، وهو ما لا يفي، بصورة إجرائية أو موضوعية، بالمتطلبات المحددة في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وأكد أن الدرجة العالية لضعف شعب أفغانستان أمام الجزاءات يرجح أن تشدد من وطأة آثار نظام الجزاءات التي يمكن أن تكون خفيفة في حالة مختلفة. كما أشار إلى أن فرض تدابير إضافية قد يفضي إلى تردي البيئة الإنسانية العملية في المناطق التي تسيطر عليها حركة الطالبان في أفغانستان، خاصة إذا أوقفت الحركة تعاونها مع الأنشطة الجارية التي تقوم بها الوكالات الإنسانية الدولية. وأشار إلى أن وفده يساوره قلق بشأن الآثار السلبية التي تلحقها تلك التدابير بعملية السلام. وقال إن فرض الحظر من جانب واحد على توريد الأسلحة لحركة الطالبان هو تدبير "بمس بالحيدة التي يلزم أن يتحلى بها المجلس". وأشار إلى أنه في تلك الظروف، فإن وفده سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار^(٢٦).

وأعرب ممثلا فرنسا وأوكرانيا عن ارتياحهما لفرض الجزاءات لفترة زمنية محدودة، وإن كانت قابلة للتجديد؛ ولأنها تضمنت النص على استثناء الرحلات الجوية التي تنظمها وكالات الإغاثة الإنسانية المسجلة لذلك الغرض^(٢٧).

(٢٥) القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الفقرة ٦ (ج).

(٢٦) S/PV.4251، الصفحات ٤ إلى ٦.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (فرنسا)؛ والصفحة ٨ (أوكرانيا).

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٨ و٩ (الولايات المتحدة).

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (هولندا)؛ والصفحة ١١ (كندا).

تحصل عليها حركة الطالبان لا تستخدم في الحرب الأهلية في أفغانستان فحسب، بل وفي دعم الإرهاب الدولي أيضا. أما بالنسبة للقول أنه قد يكون للقرار أثر سلبي على عملية السلام، فقد قال إنه على الرغم من الوعود العديدة التي قطعتها حركة الطالبان بالبدء في عملية التفاوض، فإنها ما تزال ترفض الاستجابة للنداءات العديدة المتعلقة بجدول الأعمال المقترح لحوار سياسي. وأخيرا، وفيما يتعلق بالآثار الإنسانية المترتبة على فرض الجزاءات، أشار إلى أن القرار يتضمن جميع الاستثناءات الإنسانية اللازمة، فالجزاءات دقيقة الهدف في واقع الأمر. أما بالنسبة للمخاوف من أن حركة الطالبان قد تطرد العاملين في المنظمات الإنسانية، فقد أكد أنه إذا أدخل المجلس في اعتباره هذه التهديدات، فإن أعضاؤه سيصبحون "ضحايا مباشرين للابتزاز"^(٢٦).

المقرر المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٥٢): القرار ١٣٦٣ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣٢٥^(٢٧) المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام^(٢٨)، يرفق فيها تقرير لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان التي عينت عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، بشأن رصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة لحركة الطالبان وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين في المناطق الأفغانية التي تسيطر عليها الحركة. وأوصت اللجنة برصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين عن طريق الاستفادة بالآليات

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣.

(٢٧) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الثالث، القسم ب، فيما يتعلق بالمادة ٤١ من الميثاق ٤١.

الشؤون العسكرية أو ما يتصل بها من شؤون أمنية؛ وحث المواطنين الآخرين، في هذا السياق، على مغادرة البلد؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع لجنة الجزاءات، بما يلي: (أ) تعيين لجنة خبراء لتقديم توصيات إلى المجلس في غضون ستين يوما من صدور هذا القرار بشأن إمكانية مراقبة حظر توريد الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٣ و ٥ أعلاه، بما في ذلك، في جملة أمور، الاستعانة بالمعلومات التي حصلت عليها الدول الأعضاء بوسائلها الوطنية وقامت بتزويد الأمين العام بها؛ (ب) التشاور مع الدول الأعضاء المعنية لتنفيذ التدابير المتخذة بموجب هذا القرار والقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وتقديم تقرير بنتائج هذه المشاورات إلى المجلس؛ (ج) تقديم تقرير عن تنفيذ الجزاءات القائمة، وتقييم المشاكل التي تعترض إنفاذ هذه الجزاءات، وتقديم توصيات لتعزيز إنفاذها، وتقييم الإجراءات التي تتخذها الطالبان لغرض الامتثال؛ (د) استعراض الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير المفروضة بموجب هذا القرار والقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ثم تقديم تقرير إلى المجلس في غضون ٩٠ يوما من اعتماد هذا القرار مشفوعا بتقييم وتوصيات، وتقديم تقرير في فترات منتظمة بعد ذلك عن أي آثار إنسانية، وعرض تقرير شامل عن هذه المسألة وأي توصيات بهذا الشأن قبل انتهاء سريان هذه التدابير بـ ٣٠ يوما.

وتكلم ممثل الصين بعد التصويت، فقال إن الآثار المباشرة للجزاءات الحالية على الحالة الإنسانية في أفغانستان واضحة، ولا شك في أن حولة جديدة من الجزاءات ستجعل الحالة أسوأ. ومع ملاحظة أن الأطراف المتناحرة على استعداد لاستئناف محادثات السلام، فإن الجولة الجديدة من الجزاءات ستترك آثارا سلبية على عملية السلام^(٢٥).

ورد ممثل الاتحاد الروسي على ما قيل من أن الحظر المفروض على توريد الأسلحة هو تدبير من جانب واحد بقوله إن طبيعة فرض ذلك الحظر على جانب واحد لها ما يبررها تبريرا كاملا. وأشار إلى أن حركة الطالبان هي التي تواصل الاعتماد على الوسائل العسكرية لحل المشكلة الأفغانية، كما أنها هي التي تتيح أراضيها لاستخدام الإرهابيين وهي التي تجميعهم. ولذلك، فإن الأسلحة التي

كما أكد العديد من المتكلمين على أهمية الحرص على مراعاة البلدان المجاورة واحترام آرائها قبل التوصل إلى قرار^(٣٠).

وأكد ممثل الصين أهمية تزويد آلية الرصد بموارد كافية. وبعد أن أشار إلى أن التقرير يورد بعض ادعاءات دون تحديد مصادرها، قال إنه "لا ينبغي اللجوء للادعاءات إثباتاً لنقطة ما"، وأنه يلزم بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد^(٣١). ولاحظ ممثل الاتحاد الروسي مع القلق أن حركة الطالبان لم تتخذ أبسط خطوة لتسليم أسامة بن لادن، أو لإغلاق معسكرات تدريب أولئك الإرهابيين. وشدد على أنه ينبغي بداية أن يركز عمل آلية لرصد على المطلبين الرئيسيين، وهما ضمان الامتثال لحظر توريد الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين؛ أما التوصيات الأخرى، ومن بينها توسيع قائمة السلع المحظورة، فيمكن النظر فيها في مراحل لاحقة. وأكد أنه ينبغي إيلاء أقصى قدر من الاهتمام للمحافظة على الطابع الموجه للجزءات^(٣٢). وبالمثل، طالب ممثل الولايات المتحدة بأن تكف حركة الطالبان عن دعمها للإرهاب، وأعرب عن تأييد وفده لما استنتجته لجنة الخبراء من أن آلية الرصد المقترحة ستزيد من قدرة البلدان المجاورة لأفغانستان على إنفاذ قرارات المجلس ومن جهودها في ذلك الصدد^(٣٣). وقال ممثل أفغانستان إن المجلس ينبغي أن يحدد مدى "العدوان" الباكستاني في أفغانستان ويقرر التدابير التي ستتخذ لصون

القائمة لدى كل من البلدان المجاورة لأفغانستان وتعزيز جهود تلك البلدان بواسطة إنشاء أفرقة لدعم إنفاذ الجزاءات في كل منها. وتشكل تلك الأفرقة أساساً لمكتب الأمم المتحدة لرصد وتنسيق الجزاءات. ويقوم المكتب بدعم أعمال الأفرقة في الميدان، فضلاً عن تكليف الأفرقة بالتحقق من ادعاءات الانتهاك المنظم للجزاءات وتقديم تقرير إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) عن ذلك وعن التقدم المحرز لتحسين فعالية مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من رئيس لجنة الخبراء. وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو أفغانستان وأوزبكستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية.

وشرح رئيس لجنة الجزاءات المعنية بأفغانستان التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخبراء بشأن سبل رصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى حركة الطالبان وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين في المناطق الأفغانية التي تسيطر عليها الحركة، وحث المجلس على اتخاذ قرار بشأن تلك التوصيات في أسرع وقت ممكن. وأعرب عن اتفاقه مع الرأي الوارد في التقرير بأن مشاركة والتزام البلدان المجاورة لأفغانستان هما عنصر ضروري لفعالية الجزاءات^(٣٤).

وأيد كثير من المتكلمين توصيات لجنة الخبراء، وبخاصة إنشاء مكتب لرصد وتنسيق الجزاءات وأفرقة لدعم إنفاذ الجزاءات، وكرروا التأكيد على أنه لا بد وأن تمثل حركة الطالبان لمطالب المجلس، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وأكد عدد من المتكلمين أنه يجب أن يحرص المجلس على ألا يفرض تدابير يكون من شأنها عرقلة قدرة وكالات الإغاثة الإنسانية على تقديم المعونات والإغاثة إلى السكان الأفغان.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (الصين)؛ والصفحة ٧ (تونس)؛ والصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (سنغافورة).

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

قرار مقدم من كولومبيا^(٣٨)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة باعتباره القرار ١٣٦٣ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يطلب إلى الأمين العام أن يشكل في غضون ٣٠ يوماً آلية تتولى القيام بما يلي: (أ) رصد تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠)؛ (ب) تقديم المساعدة إلى الدول المتاخمة للأرض الأفغانية الواقعة تحت سيطرة الطالبان وغيرها من الدول لزيادة قدرتها على تنفيذ الجزاءات؛ (ج) مقارنة المعلومات المتعلقة بانتهاكات التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) وتقييمها والتحقق منها، حيثما أمكن، وإعداد تقارير عنها وتقديم توصيات بشأنها؛

يقدر أن تتألف آلية الرصد من: (أ) فريق للرصد في نيويورك يتكون من عدد من الخبراء يصل إلى خمسة؛ (ب) فريق لدعم إنفاذ الجزاءات يتكون من عدد يصل إلى ١٥ خبيراً؛ **ويطلب** إلى فريق الرصد إبلاغ اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)؛ **ويطلب** أيضاً إلى اللجنة أن تقدم تقريراً إلى مجلس الأمن، على فترات منتظمة، عن تنفيذ القرار؛

يطلب إلى الأمين العام اتخاذ الترتيبات اللازمة لدعم عمل آلية الرصد، وعن طريق صندوق استئماني للأمم المتحدة يُنشأ لهذا الغرض، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يُقيي اللجنة على علم بالترتيبات المالية الداعمة لتلك الآلية.

المقرر المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤١٥): القرار ١٣٧٨ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٤١٤^(٣٩) المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين وأستراليا

(٣٨) S/2001/741.

(٣٩) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، القسم بء، فيما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق؛ والجزء الرابع، القسم بء، فيما يتعلق بالمادة ٤٢.

السلام والأمن، وطالب بأن يرحل كل المقاتلين الأجانب عن بلده على الفور^(٣٤).

ورحب ممثل جمهورية إيران الإسلامية بتقرير اللجنة الذي كشف السبل التي تشتري بها حركة الطالبان عُددها العسكرية وتمول آلتها العسكرية وتنظم أنشطتها غير المشروعة، بما فيها تحويل أراضي البلد إلى ملجأ آمن للإرهابيين. وأشار إلى أن التقرير قد فند أيضاً الادعاء بأن آلتها العسكرية تعتمد في بقائها على مخزونها الماضية^(٣٥). ومن ناحية أخرى، رفض ممثل باكستان رفضاً قاطعاً "بعض المزاعم التي لا أساس لها" المتضمنة في التقرير، وكرر التأكيد على أن باكستان تلتزم بقرارات المجلس "ولو أننا لا نحبذ فرض الجزاءات من حيث المبدأ". وأكد على ضرورة إعادة إشراك الطالبان وإعادة تمهين من "موقف العزلة والتعنت". كما رأى أن فرض الحظر "على جانب واحد" ليس هو الحل، وأوصى بفرض حظر شامل، في إطار الفصل السابع، على توريد الأسلحة إلى جميع الأطراف في أفغانستان، وهو ما سيعطي الجانبين كليهما نفس الحافز للعودة إلى طاولة المفاوضات^(٣٦).

وفي نهاية الجلسة، رد رئيس لجنة الخبراء على ما أثاره المتكلمون السابقون من أسئلة وتعليقات، بما في ذلك ضرورة التشاور مع البلدان المجاورة، والقلق إزاء إدراج أنواع الوقود المستخدمة في الأغراض العسكرية، وأماكن عمل أفرقة دعم الرصد^(٣٧).

وفي الجلسة ٤٣٥٢ المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، أدرج المجلس من جديد في جدول أعماله الرسالة المذكورة أعلاه. ووجه الرئيس (الصين) الانتباه إلى مشروع

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢١.

(٣٥) (Resumption 1) S/PV.4325، الصفحتان ٢ و٣.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٨.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

الانتقالية وتفويضه بإعداد دستور. وأخيراً، تسفر المرحلة الانتقالية عن عقد مجلس لويبا جيرغا ثان، يقر الدستور وينشئ حكومة أفغانستان. غير أنه أشار إلى ضرورة وجود قوة أمن قوية وقادرة على الردع والتغلب، إذا أمكن، على التحديات التي تواجه سلطتها. وقال إن هناك ثلاثة خيارات تمثل هذه القوة: قوة أمن أفغانية بالكامل؛ أو قوة متعددة الجنسيات؛ أو قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ولم يوص بقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ولكن لما كان الخيار المفضل هو للقوة الأفغانية بالكامل، فلم يكن من المرجح النجاح في تشكيلها في وقت قريب. ولذلك، فقد رأى أنه ينبغي النظر بجدية في نشر وجود أمني دولي. وحث المجتمع الدولي على التحلي بما يلزم من صبر وتصميم للوصول بهذه العملية إلى نهايتها الكاملة^(٤١).

وأعرب المتكلمون عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص من أجل إطلاق عملية سلام تبادر بها الأمم المتحدة بهدف إقامة حكومة تمثيلية، واتفقوا على ضرورة المضي قدماً في تلك العملية للسلام لتجنب نشوء فراغ سياسي وأمني عقب الشروع في العمل العسكري ضد حركة الطالبان. ودعوا إلى تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لتخفيف معاناة الشعب الأفغاني قبل حلول الشتاء. وأكد كثير من المتكلمين على أهمية التعاون مع جيران أفغانستان، وعلى أهمية مساهمات مجموعة "الستة زائد اثنين" والمنظمات الإقليمية. وأكدت وفود عديدة على أهمية القضاء على تنظيم القاعدة ومكافحة الإرهاب الدولي.

وقال ممثل المملكة المتحدة إن أخبار تراجع حركة الطالبان من العاصمة، كابل، التي وصلت ذلك الصباح، تيرر في حد ذاتها "الإستراتيجية العسكرية التي اتبعت". وحث الأمم المتحدة على أن تكفل وجودها على الأرض في كابل،

(٤١) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ١٠.

وأفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان وبلجيكا وجمهورية كوريا وطاجيكستان وكازاخستان وكندا وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وهولندا واليابان.

وأشار الأمين العام إلى أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها من عمل عسكري في أفغانستان أدت إلى نشوء بيئة جديدة تشكل تحديات جسيمة، وإن كانت تتيح أيضاً فرصاً جديدة، وأكد ضرورة التركيز على تحدي "فترة ما بعد الطالبان" حتى يمكن تجنب نشوء فراغ سياسي وأمني. وأكد أنه توجد "فرصة حقيقية لإنشاء الحكومة ذات القاعدة العريضة والتمثيل الكامل" التي ما فتئت الأمم المتحدة تسعى منذ وقت طويل إلى مساعدة الشعب الأفغاني على إقامتها. غير أنه أشار إلى أن ذلك يقتضي إنهاء التدخل في الشؤون الأفغانية من البلدان المجاورة^(٤٢).

وشدد الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان على ضرورة الملحة للمساعدة في إقامة حكومة تمثل الجميع وتمتع بالشرعية داخليا وخارجيا، ورأى أن من الضروري تجميع المبادرات الأفغانية المختلفة في عملية واحدة. واستناداً إلى الأفكار التي ناقشها الأفغان أنفسهم على نطاق واسع في مختلف المحافل، اقترح أن يتبع النهج تسلسلاً من خمس خطوات. أولاً، تعقد الأمم المتحدة اجتماعاً، في مكان يتم تحديده، لممثلي التحالف الشمالي والعمليات القائمة - وينضم إليهم لاحقاً ممثلو الجماعات الأخرى للاتفاق على إطار لعملية الانتقال السياسي. وثانياً، يقترح الاجتماع اتخاذ خطوات ملموسة لعقد اجتماع لمجلس مؤقت. وثالثاً، يقترح المجلس المؤقت تشكيل الإدارة الانتقالية وبرنامج عمل لفترة الانتقال السياسي. ورابعاً، تتم بعدئذ الدعوة إلى عقد مجلس لويبا جيرغا (جمعية كبرى) استثنائي للموافقة على الإدارة

(٤٢) S/PV.4414، الصفحات ٢ إلى ٤.

الطالبان من ناحية، والبشتون والعلماء الأفغان التقليديين من ناحية أخرى^(٤٧).

وأعرب ممثل باكستان عن اتفاقه مع ضرورة تجنب نشوء فراغ سياسي بعد انسحاب حركة الطالبان من كابل، وأشار مع القلق إلى أنه، رغم القيود المفروضة، عبر أكثر من ٨٠ ٠٠٠ لاجئ أفغاني جديد إلى باكستان في غضون الشهرين السابقين. وأكد أنه ما لم تتمكن الأمم المتحدة من تهيئة صيغة سياسية تمثل جميع قطاعات السكان الأفغان، سيستمر الصراع والاضطراب في ذلك البلد. ورأى أنه يلزم تشكيل قوة متعددة الجنسيات لتوفير الأمن، على أن يوفر التحالف الدعم والمساندة^(٤٨). وأشار ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى أنه جرى الشروع في عملية عسكرية ردا على التهديدات الإرهابية، وأكد أن الأعمال العسكرية ليست هي الحل، وأنه يجب توفير بدائل جديدة للشعب الأفغاني. ورأى أنه في ضوء "تحرير" كابل والمقاطعات الأخرى، يكون الوقت قد حان للمضي قدما بسرعة ونشاط بعملية تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في ذلك^(٤٩). وأشار ممثل ماليزيا إلى أنه في حين أن استعمال القوة العسكرية "طريق مشروع في العمل بوصفه إجراء من إجراءات الدفاع عن النفس"، فإنه ليس بالمسار الوحيد للعمل، أو أنجع المسارات أو أكثرها حكمة سياسية. وأعرب عن قلقه إزاء "هامش الخطأ العريض في تحديد الأهداف" في الحملة العسكرية، مما أدى إلى "الشنن الباهظ الذي أفيد بوقوعه في أرواح المدنيين". ولذلك، فقد نادى بوقف القصف لتجنب أهل أفغانستان المزيد من المشقة والعسر ولتتاح لهم العودة إلى قراهم وديارهم لاستقبال موسم الشتاء وشهر رمضان^(٥٠). وأكد

حالما يكون ذلك ممكنا عمليا، ليكون بمثابة سمع المجتمع الدولي وبصره وللشروع في عملية تشكيل الإدارة المدنية^(٥٢). وبالمثل، وافق ممثل فرنسا على أن تتحرك الأمم المتحدة وتدخل كابل والمدن الأخرى المحررة بمجرد ما تسمح لها الظروف الأمنية بذلك^(٥٣). أشار ممثل النرويج إلى أن رفض نظام حركة الطالبان الامتثال لقرارات مجلس الأمن، حتى بعد أن أصبح من الواضح أن الإرهابيين الذين يتخذون من أفغانستان قاعدة لهم ويتدربون فيها كانوا وراء الهجمات التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر، لم يترك بديلا عن استخدام القوة العسكرية. بمقتضى حق الدفاع عن النفس^(٥٤). واتفق ممثل إيطاليا مع ذلك، مشيرا إلى أن الأعمال العسكرية، وهي أعمال مشروعة تماما بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تهدف إلى تقديم مرتكبي الهجمات الإرهابية للعدالة والقضاء على شبكة تنظيم القاعدة وعلى من يقدمون المساعدة والمأوى للإرهابيين^(٥٥).

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى "انهيار حركة الطالبان في كثير من مناطق أفغانستان"، وأكد على ضرورة دعم الممثل الخاص فيما يبذله من جهود عاجلة ترمي إلى جمع الأفغان بأسرع ما يمكن لتشكيل سلطة مؤقتة للمناطق المحررة. كما دعا إلى نشر وجود دولي بأسرع ما يمكن، ودعا قوات التحرير الأفغانية إلى ضبط النفس^(٥٦). وشدد ممثل الاتحاد الروسي على أن حركة الطالبان ينبغي ألا يكون لها مكان في هياكل السلطة في أفغانستان، وإن كان قد أضاف أنه ينبغي أن يوضع "خط فاصل" بين حركة

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٤٥) S/PV.4414 (Resumption 1)، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٤٦) S/PV.4414، الصفحة ٢٧.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ إلى ٣١.

(٤٨) S/PV.4414 (Resumption 1)، الصفحات ٦ إلى ٩.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٣.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

مجلس الأمن من الأمين العام^(٥٣)، يجيل بها نص اتفاق بشأن ترتيبات مؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة، وقعت عليه في بون الوفود المشاركة في محادثات الأمم المتحدة بشأن أفغانستان.

وفي الجلسة، وجه الرئيس (مالي) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٥٤)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة باعتباره القرار ١٣٨٣ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤيد الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة في أفغانستان ريثما يُعاد إنشاء مؤسسات حكومية دائمة على النحو الوارد في رسالة الأمين العام المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛

يهيب بكافة الجماعات الأفغانية أن تنفذ هذا الاتفاق بالكامل ولاسيما عن طريق التعاون الكامل مع السلطة المؤقتة التي من المقرر أن تتولى مهامها في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛

يؤكد من جديد تأييده التام للممثل الخاص للأمين العام ويقر المهام المسندة إليه في المرفق ٢ من الاتفاق السالف الذكر؛

يعلن رغبته في اتخاذ مزيد من الإجراءات، على أساس تقرير من الأمين العام، لدعم المؤسسات الانتقالية المنشأة بموجب الاتفاق السالف الذكر ورغبته في القيام، في الوقت المناسب، بدعم تنفيذ الاتفاق ومرفقاته.

المقرر المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٤٣): القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٤٤٣ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ابلغ الرئيس المجلس بأنه استعرض رسالة من ممثل أفغانستان، طلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وفي استجابة للطلب، قال الرئيس إن المجلس يذكر أن السلطة الانتقالية في أفغانستان ستنشأ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وأنه وفقا للفقرة ٣ من الاتفاق المعني بالترتيبات الانتقالية في أفغانستان

(٥٣) S/2001/1154.

(٥٤) S/2001/1153.

ممثل أفغانستان أن قوات دولة أفغانستان الإسلامية قد دخلت كابل لتلبية "الاحتياجات الماسة للسكان وتوقعاتهم"، ولملء الفراغ السياسي والإداري الناشئ عن الفرار العاجل لحركة الطالبان. وأكد مجددا تأييد وفده الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإقامة حكومة متعددة الأعراق وذات قاعدة عريضة. ودعا إلى وضع حد نهائي للتدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر على حد سواء في أفغانستان^(٥١).

وفي الجلسة ٤٤١٥ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وجهت الرئيسة (جامايكا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٥٢)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة باعتباره القرار ١٣٧٨ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يعرب عن تأييده الشديد لجهود الشعب الأفغاني الرامية إلى إنشاء إدارة جديدة انتقالية تمهد السبيل لتشكيل حكومة، على أن يتصف كل منهما بما يلي: الاستناد إلى قاعدة واسعة والطابع المتعدد الأعراق وتمثيل كل الشعب الأفغاني تمثيلا كاملا، والالتزام بالعيش في سلام مع جيران أفغانستان؛ واحترام حقوق الإنسان للشعب الأفغاني بأسره، بصرف النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الديانة؛ واحترام الالتزامات الدولية لأفغانستان، بما في ذلك احترامها عن طريق التعاون التام في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات داخل أفغانستان ومنها؛ وتيسير الإيصال العاجل للمساعدة الإنسانية إلى مقاصدها، والعودة المنظمة للاجئين والمشردين داخليا حينما تسمح الحالة بذلك؛

يؤكد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في دعم جهود الشعب الأفغاني الرامية إلى إنشاء هذه الإدارة الجديدة الانتقالية على نحو عاجل تمهيدا لتشكيل حكومة جديدة.

المقرر المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٣٤): القرار ١٣٨٣ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٤٣٤ المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس

(٥١) المرجع نفسه، الصفحات ٣٦ إلى ٣٩.

(٥٢) S/2001/1075.

يطلب من الأمين العام إنشاء صندوق استثماري، ويشجع الدول الأعضاء على المساهمة في ذلك الصندوق؛
يرجو من قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تقدم تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ ولايتها.

المقرر المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٤٩): القرار ١٣٨٨ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٤٤٩ المعقودة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وجه الرئيس (موريشيوس) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٥٨)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة باعتباره القرار ١٣٨٨ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يقرر عدم انطباق أحكام الفقرتين ٤ (أ) و ٤ (ب) من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على طائرات الخطوط الجوية الأفغانية (آريانا) أو على أموالها ومواردها المالية الأخرى؛ ويقرر إنهاء العمل بالتدابير المنصوص عليها في الفقرة ٨ (ب) من القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

المقرر المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٥٢): القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٤٥٢ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٥٩)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة باعتباره القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يقرر مواصلة التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٨ (ج) من القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، ويقرر إنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)؛ ويقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير التالية فيما يتعلق بأسامه بن لادن وأعضاء منظمة القاعدة

ريثما يعاد إنشاء مؤسسات حكومية دائمة، ستشغل السلطة المؤقتة مقعد أفغانستان في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ من ممثل أفغانستان^(٥٥)، يبلغ فيها المجلس بأنه بالإمكان نشر قوة أمن دولية بموجب أي من الفصلين السادس أو السابع من الميثاق، مع أخذ جميع الاعتبارات ذات الصلة في الحسبان، وإلى رسالة بنفس التاريخ من ممثل المملكة المتحدة^(٥٦)، يبلغ فيها الأمين العام بأن المملكة المتحدة مستعدة لتكون أول دولة تُدير القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية إلى كابل والمناطق المحيطة بها، المنصوص عليها في المرفق الأول من اتفاق بون.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٥٧)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة باعتباره القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يأذن بإنشاء قوة دولية للمساعدة الأمنية لمدة ٦ أشهر لمساعدة السلطة الأفغانية المؤقتة؛

يطلب إلى الدول الأعضاء أن تساهم بالأفراد والمعدات وغيرها من الموارد في القوة الدولية للمساعدة الأمنية؛

يأذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بولايتها؛

يطلب إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية التعاون عن كثب مع السلطة الأفغانية المؤقتة، ومع الممثل الخاص للأمين العام؛

يطلب إلى جميع الأفغان أن يتعاونوا مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ويوجب بالتزام أطراف اتفاق بون بكفالة أمن أفراد الأمم المتحدة؛

(٥٥) S/2001/1223.

(٥٦) S/2001/1217.

(٥٧) S/2001/1228.

(٥٨) S/2002/54.

(٥٩) S/2002/72.

الدولة والحكومة الانتقالية التي ستتولى إعداد دستور جديد لكي يصادق عليه مجلس الحل والربط الدستوري الذي سيعقد في وقت لاحق. وتأكيدا على أهمية الأمن، أعرب عن أمله في أن يأذن المجلس بتمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتوسيعها إلى خارج كابل^(٦٠). وتكلم الرئيس بالنيابة عن أعضاء المجلس، فرحب بالسيد كرزاي ووفده إلى المجلس، وأكد مجددا التزام المجلس بدعم السلطة المؤقتة والعملية الانتقالية^(٦١).

وفي الجلسة ٤٤٦٩ المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، التي لم يُبدل فيها بيانات، استمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. واطلع الأمين العام المجلس على زيارته إلى اليابان وباكستان وأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وقطر، بما في ذلك مشاركته في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة لإعادة تعمير أفغانستان المعقود في طوكيو^(٦٢). وبالنسبة لأفغانستان، شدد على أهمية الأمن، الذي قال إنه ما لم يتوافر، فلن تكون إعادة التعمير ممكنة ولن تستطيع الجهات المانحة صرف الأموال التي تعهدت بها في سخاء شديد في طوكيو. وأفاد الممثل الخاص أنه منذ نقل السلطة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، تحقق تقدم في إقامة الإدارة المؤقتة باعتبارها الحكومة المركزية في أفغانستان، وكذلك في التحضير لعقد مجلس اللويا جيرغا الطارئ خلال خمسة أشهر. ورغم العقبات الكثيرة، شرع معظم الوزارات في النهوض بمسؤولياتها، وتم صرف مرتبات الموظفين لأول مرة منذ سنوات عديدة. وفيما يتعلق بالأمن، شدد الممثل الخاص على أن السلام في أفغانستان ما يزال هشاً، ودعا المجلس إلى

وجماعة الطالبان وسائر الجماعات والأفراد والمشاريع والكيانات المرتبطة بهم: (أ) تجميد الأموال، وغيرها من الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية؛ (ب) منع دخول هؤلاء الأفراد إلى أراضيها أو مرورهم العابر بها؛ (ج) منع التوريد والبيع والنقل المباشر أو غير المباشر لهذه الجماعات والأفراد والمشاريع والكيانات، من أراضيها، أو من جانب رعاياها الموجودين خارج أراضيها، للسلاح وما يتصل به من العتاد بجميع أنواعه، والمشورة الفنية أو المساعدة أو توفير التدريب المتصل بالأنشطة العسكرية؛ ويقرر أن يتم استعراض هذه التدابير خلال ١٢ شهراً؛

يطلب إلى اللجنة أن تظطلع بالمهام التالية: (أ) أن تستكمل بانتظام القائمة المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه؛ (ب) أن تسعى إلى الحصول من جميع الدول على معلومات بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ٢ من القرار تنفيذاً فعالاً؛ (ج) أن تقدم تقارير دورية إلى المجلس عن المعلومات المقدمة إليها فيما يتعلق بتنفيذ القرار؛ (د) أن تنشر بسرعة هذه المبادئ التوجيهية والمعايير بما ييسر تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ٢؛ (هـ) أن تعمل على طرح المعلومات التي ترى أنها ذات صلة طرحاً علنياً عن طريق وسائل الإعلام المناسبة؛ (و) أن تتعاون مع لجان مجلس الأمن الأخرى؛

يطلب إلى جميع الدول أن تقدم إلى اللجنة، في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً من اتخاذ هذا القرار، تقريراً بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ القرار؛ **ويطلب** إلى الأمين العام أن يعهد إلى فريق الرصد، الذي تنتهي فترة ولايته في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، برصد تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار، لفترة ١٢ شهراً؛ **ويطلب** إلى فريق الرصد أن يرفع تقريراً إلى اللجنة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢ ثم كل ٤ أشهر بعد ذلك.

المداولات التي أجريت في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢ (الجلسات ٤٤٦١ و ٤٤٦٩ و ٤٤٧٩ و ٤٤٩٠)

في الجلسة ٤٤٦١ المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من السيد حامد كرزاي، رئيس الإدارة المؤقتة لأفغانستان. وطمأن رئيس الإدارة المؤقتة المجلس إلى أن إدارته تسعى إلى إقامة حكومة تستجيب لرغبات الشعب وتتصرف كعضو مسؤول في المجتمع الدولي. وقال إنه سيتم عقد مجلس الحل والربط (اللويا جيرغا) في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لاختيار رئيس

(٦٠) S/PV.4461، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٦٢) S/PV.4469، الصفحات ٢ إلى ٤.

التي ستسمى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان^(٦٤).

المقرر المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٠١): القرار ١٤٠١ (٢٠٠٢)

في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، قدم الأمين العام تقريراً عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين^(٦٥). ولاحظ الأمين العام، في تقريره، أنه خلال أقل من ثلاثة أشهر، أثبتت الإدارة المؤقتة أنها ذات مصداقية وشرعية دولية بما يكفي لكي يلتزم المانحون ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على السواء التزاماً ثابتاً بالسير على خطاها في تقديم العون من أجل إدارة المساعدة في إنقاذ الحياة، واستعادة الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلد، والعمل على صياغة إطار للتنمية الوطنية. وأشار إلى أن نقطة التحول الحاسمة في عملية السلام ستتمثل في انعقاد الدورة الطارئة للويجا جيرغا، التي يجب أن تتم قبل ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، حسب أحكام اتفاق بون. ورأى أنه إذا كُتِب النجاح لانعقاد مجلس اللويجا جيرغا بحلول الموعد المقرر، وتم بسلام تنصيب الإدارة الانتقالية التي سيختارها وحظيت بالقبول بعد ذلك داخلها، سيتم القول بأن خطر استئناف الحرب قد تضاعف بقدر كبير. غير أنه أشار إلى أن الأمن ما يزال الشرط الأساسي لحماية عملية السلام. وفي ذلك الصدد، أشار إلى أن رئيس الإدارة المؤقتة قد دعا مراراً إلى توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية كي تمتد إلى أنحاء البلد الأخرى. وقال إن الأفغان يثقون في أن ذلك التوسع

(٦٤) S/PV.4479، الصفحات ٢ إلى ٦؛ و S/PV.4490، الصفحات ٢ إلى ٦.

(٦٥) S/2002/278، المقدم عملاً بالقرار ١٣٨٣ (٢٠٠١)، وكمتابعة للرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2001/1154).

النظر على وجه السرعة في توسيع القوة الدولية بحيث تغطي بقية البلد. وبالنسبة لهيكل البعثة المقبلة، قال إنها ستكون بعثة متكاملة تعمل على "وتيرة هادئة"، إذ ستبقي على الوجود الدولي للأمم المتحدة عند أدنى الحدود المطلوبة، بينما يُسند إلى الأفغان أكبر دور ممكن^(٦٦).

وفي الجلستين ٤٤٧٩ و ٤٤٩٠ المعقودتين في ٢٧ شباط/فبراير و ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، على التوالي، لم يتم إلقاء أي بيانات، واستمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن "المرحلة الابتدائية للنظام السياسي الناشئ في أفغانستان"، بما في ذلك الأنشطة الأولية للجنة المستقلة الخاصة لعقد الاجتماع الطارئ لمجلس الحل والعقد "اللويجا جيرغا"، فضلاً عن إنشاء لجنة قضائية وأخرى لحقوق الإنسان. وبالنسبة للأمن، أشار مع القلق إلى أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية ما زالت تقتصر على كابل، في حين أن الأخطار الرئيسية التي تهدد السلطة المؤقتة تأتي من المقاطعات. ومن ثم، فقد نبه المجلس إلى أن هناك "خطراً مستمراً" يتمثل في أن جهاز الأمن القائم، الأفغاني والدولي، لا يتصدى بصورة كافية للأخطار الواضحة، وحذر من أن الأسلوب الذي يتصدى به المجتمع الدولي والأفغان لها ربما يقرر في المستقبل القريب جداً، ما إذا كانت عملية بون ستجح أم لا. وأفاد أنه تم إحراز قدر من التقدم في مجالات تدريب الجيش الوطني الجديد، وإنشاء قوة شرطة جديدة، ونزع السلاح، وتعزيز التوعية وحقوق الإنسان. غير أنه أعرب عن قلقه إزاء "التوترات غير المرئية"، حيث تزداد قوة المجموعات المسلحة، وتنطوي برامج نزع السلاح في بعض المناطق على لجوء "القادة إلى نزع سلاح أعدائهم وإعادة تسليح أنفسهم". وأخيراً، أشار إلى أن منظومة الأمم المتحدة تضع اللمسات النهائية على خططها للبعثة الجديدة،

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٨.

لمجلس الحل والعقد "اللويا جيرغا"، وإنشاء فريق عامل معني بترع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وشرحت بعد ذلك الهيكل المتوخى للبعثة الجديدة، التي ستتألف من مكونين أساسيين: المكون الأول للشؤون السياسية، والمكون الثاني للإغاثة وأنشطة التعمير والإنعاش. وقالت إن البعثة، التي "تتسم بسعة الخيال وتمثل استجابة بناءة" للتحديات التنفيذية في الميدان، ستضم وجودا خارجيا محدودا يهدف الاعتماد بدرجة كبيرة على الأفغان أنفسهم في مرحلة الانتعاش بعد انتهاء النزاع، ويهدف وصول المعونات الأجنبية التي جرى التعهد بها إلى الأفغان فعلا^(٦٩).

وأعرب المتكلمون بالإجماع عن تأييدهم لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، التي تضم وجودا خارجيا محدودا وتعتمد بدرجة أكبر على الأفغان أنفسهم. وأكدوا مجددا التزامهم بدعم عملية الانتقال السياسي في أفغانستان، فضلا عن انتعاش البلد وإعادة تعميره وتنميته، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. كما اتفقوا على ضرورة استمرار التزام الأمم المتحدة في الأجل الطويل بكفالة أن تظل أفغانستان ثابتة على طريق السلام والمصالحة. وأكد كثير من المتكلمين على أهمية سرعة تطوير قوة شرطة وجيش أفغاني موحد لتوفير الأمن في أنحاء البلد.

وأيد العديد من المتكلمين اقتراح توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتمتد إلى خارج حدود منطقة كابل لتوفير الأمن حتى يصبح من الممكن نشر الجيش الأفغاني بشكل فعال^(٧٠).

(٦٩) S/PV.4497، الصفحات ٣ إلى ٧.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (كولومبيا)؛ والصفحة ١٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ١٧ (الصين)؛ والصفحة ١٨ (الكاميرون)؛ والصفحة ٢٨ (موريشيوس)؛ والصفحة ٣٩ (اليابان)؛ والصفحة ٤٢ (الهند).

الجغرافي إلى عدد من المراكز الحضرية الكبيرة سيساهم بقدر مهم في تقليل احتمال اندلاع قتال شامل مرة أخرى بين الفصائل المسلحة الموجودة. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المقترحة في أفغانستان، قال إن المقصود منها هو ضمان إيصال جميع أشكال مساعدة الأمم المتحدة، في المجال السياسي، ومجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون، وقضايا الجنسين، والإغاثة، والإنعاش والإعمار، لدعم الشعب الأفغاني في تنفيذ عملية السلام.

وفي الجلسة ٤٤٩٧ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من نائبة الأمين العام وإلى بيان من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو أسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٦٦) وأستراليا وأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبنغلاديش وتركيا وطاجيكستان وكازاخستان وكندا ونيوزيلندا والهند واليابان.

ووجه الرئيس (النرويج) انتباه المجلس إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٦٥). كما وجه انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل المملكة المتحدة^(٦٧)، ورسالة من ممثلي الاتحاد الروسي وأفغانستان^(٦٨).

وعرضت نائبة الأمين العام على المجلس آخر التطورات منذ صدور تقرير الأمين العام، بما في ذلك التقدم الذي أحرزته اللجنة المستقلة الخاصة لعقد الاجتماع الطارئ

(٦٦) انضم إلى البيان كل من إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا.

(٦٧) S/2002/274، تحيل تقريرا عن أنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

(٦٨) S/2002/283، تحيل نص بيان روسي-أفغاني مشترك صادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

من الأمم المتحدة بحفظ الأمن في كابل، وكذلك في مناطق أخرى من البلد، وأكد أنه يجب توسيع حجمها ونطاقها وتمديدهما ليشملا كل أرجاء البلاد، وخاصة في مراكزها الحضرية. وقال إن القوة الدولية، في ظل غياب قوة أمن أفغانية لائقة، هي الخيار الوحيد المتاح، وقصرها على كابل وحدها يقوض الغرض ذاته الذي أنشئت من أجله^(٧٦). وقال ممثل استراليا إنه "ينبغي تشجيع" فكرة توسيع القوة الدولية وتمديد ولايتها، ولكن ينبغي للتخطيط لذلك أن يتأسس على تطلعات واقعية^(٧٧).

وقال ممثل أسبانيا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الولاية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، التي تنص على تشكيل هيكل متكامل يخضع لسلطة الممثل الخاص للأمين العام، ودعا إلى قوة وفعالية التنسيق في الميدان^(٧٨). وأعرب ممثل كندا عن اعتقاده أن الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الطارئ لمجلس اللويا جيرغا في حزيران/يونيه ستمثل مفتاح إقامة إدارة نيابية عريضة القاعدة للإشراف على تعمير أفغانستان وحث اللجنة على كفالة بقاء تلك العملية متسمة بالعدالة والشفافية^(٧٩). وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إنه في حين يدرك وفده أن تقديم جرعة كافية من المساعدة الدولية أمر ضروري للمساعدة على صون السلم في الميدان، فإنه نظرا لحساسيات الشعب الأفغاني، يرى أن إقامة سلام دائم في أفغانستان ستعزز بقاء الوجود الأجنبي في ذلك البلد عند الحد الأدنى لأقصر فترة ممكنة وعند الضرورة^(٨٠). وأعرب ممثل نيوزيلندا عن أمله في

وأشار ممثل فرنسا إلى أن المساهمين الرئيسيين في القوة الدولية لا يؤيدون توسيع القوة خارج كابل، حيث أن ذلك قد يستلزم منها التورط في تسوية صراعات تدخل في نطاق اختصاص السلطة الأفغانية^(٧١). وبالمثل، قال ممثل الولايات المتحدة إنه بالنظر إلى الحالة الأمنية القائمة ونطاق وتنوع المساعدة المتوفرة بالفعل أو التي في طريقها إلى الوصول، فإن وفده لا يرى حاجة إلى توسيع مناطق نشاط القوة الدولية للمساعدة الأمنية فيما وراء كابول والمناطق المحيطة بها^(٧٢). وأشار ممثل بلغاريا إلى أن من الضروري إتباع نهج متبصر فيما يتعلق بتوسيع النطاق الإقليمي للقوة الدولية خارج كابل، وأن ذلك التوسع يجب أن يجري بالتوازي مع عملية إنشاء الجيش والشرطة الوطنية الأفغانية^(٧٣). ومن ناحية أخرى، ورغم التحفظات التي أعربت عنها وفود أخرى، قبل ممثل المملكة المتحدة بأهمية توسيع القوة الدولية خارج كابل، حيث أن استقرار وإعادة تعمير أفغانستان في المستقبل وعودة اللاجئين أمور تعتمد على توفير الأمن بصورة ملائمة^(٧٤). وأشار ممثل الاتحاد الروسي مع القلق إلى بقايا الجماعات الإرهابية من حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، وبخاصة إزاء وجود عدد كبير من المرتزقة الأجانب، بما في ذلك الشيشان، بين الإرهابيين. وفيما يتعلق بالقوة الدولية، رأى أنه إذا كان يتعين تمديد أو توسيع ولايتها، ينبغي للمجلس أن يكون مستعدا للنظر في فعل ذلك، آخذا في الاعتبار مطالب السلطات العاملة في أفغانستان^(٧٥). وأشار ممثل باكستان إلى أن اتفاق بون نص على إنشاء قوة مفوضة

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٦ و ٣٧.

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤٠.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

(٧٩) (S/PV.4497 (Resumption 1))، الصفحة ٢.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

يؤكد أن تقديم المساعدة المحدد الهدف في مجال الإنعاش
والتعمير يمكن أن يساعد إلى حد بعيد على تنفيذ اتفاق بون؛

يحث الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، ولا سيما عن
طريق فريق دعم أفغانستان وفريق التنفيذ، على التنسيق الوثيق مع
الممثل الخاص للأمين العام والإدارة الأفغانية المؤقتة والإدارات التي
ستخلفها؛

يؤكد أيضا أن المساعدات المخصصة للإنعاش أو التعمير
ينبغي أن تقدم من خلال الإدارة الأفغانية المؤقتة والإدارات التي
ستخلفها، وأن تنفذ بفعالية، حيث تساهم السلطات المحلية في الحفاظ
على بيئة آمنة وتظهر الاحترام لحقوق الإنسان؛ وبهيب بجمع
الأطراف الأفغانية أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى
أفغانستان في اضطلاعها بولايتها وضمان أمن موظفيها وحرية تنقلهم
في جميع أنحاء البلد.

المداولات التي أجريت في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٢١)

في الجلسة ٤٥٢١ المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل
٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من نائبة رئيس الإدارة
المؤقتة في أفغانستان ووزيرة شؤون المرأة، وكذلك إلى إحاطة
من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وفي حين أفادت نائبة رئيس الإدارة المؤقتة في
أفغانستان ووزيرة شؤون المرأة عن إحراز "تقدم كبير" في
عملية الانتقال السياسية، فقد دعت إلى توسيع القوة الدولية
للمساعدة الأمنية على الفور، وناشدت قادة جميع الأمم أن
يفكروا بعناية في المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وأن يقيموا
التكاليف السياسية والاقتصادية المترتبة على توسيع قوة
المساعدة الأمنية الدولية إزاء "الأخطار الكبرى" المتمثلة في
عدم اتخاذ أي إجراء وعدم تعزيز الأمن. وقالت "علينا ألا
نترك عملنا في استعادة السلم في أفغانستان من دون أن
نتمه"، وأكد على أنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يجدد
التزامه بالتضامن والعمل بحسب على اقتلاع عناصر عدم
الاستقرار وإيلاء تأييده المستمر لإعادة بناء السلم في

أن تنضم بلدان إضافية إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية في
حالة اتخاذ قرار بتوسيع ولايتها إلى خارج كابل. وأعرب
ممثل أفغانستان عن تقديره لجهود الأمم المتحدة، وكرر
تأكيد أنه الإدارة المؤقتة تظل ملتزمة بتنفيذ اتفاق بون.
وفيما يتعلق بتوسيع القوة الدولية خارج كابل، قال إن وفده
يرى أنه من المحتم مراعاة آراء الإدارة الأفغانية المؤقتة^(٨١).

وتكلم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالنيابة
عن الأمين العام، فأعرب عن امتنانه للتأييد الذي أبدته
الوفود لولاية وهيكل البعثة المتكاملة المتوخاة في أفغانستان،
التي تكمن الفكرة المحورية لها في أن يكون هيكلًا متماسكا
تتكامل فيه كل الجوانب بعضها مع بعض^(٨٢). وتأكيدا
لأهمية الأمن، فقد أعرب عن اتفاقه "الشديد" مع ممثل
المملكة المتحدة في دعوته إلى توسيع مجال القوة الدولية
للمساعدة الأمنية إلى ما وراء كابل، وقال إنه يتطلع إلى
المزيد من الاقتراحات والأفكار المحددة في ذلك الصدد.

وفي الجلسة ٤٥٠١ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس
٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام
المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٨٣). وبعد ذلك، وجه الرئيس
انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٨٤)؛ وطُرح مشروع القرار
للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة باعتباره القرار
١٤٠١ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن
المجلس:

يقر إنشاء بعثة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا اعتبارا من تاريخ اتخاذ القرار، بالولاية
والهيكل المبينين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و١٦.

(٨٣) S/2002/278؛ انظر أيضا الحاشية ٦٥.

(٨٤) S/2002/320.

وأكد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أن عملية مجلس اللويا جيرغا الطارئ، التي من المقرر إجراؤها في أقل من ثلاثة أسابيع، تشكل اختباراً بالغ الأهمية لعملية بون. وأوضح أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان كانت تركز معظم مواردها على ضمان عقد اللويا جيرغا في الوقت المحدد وفي ظل ظروف حرة ونزيهة بقدر ما تسمح به الظروف. والمرحلة الأولى من العملية تستلزم عقد حوالي ٣٨٠ جمعية إقليمية في أنحاء البلد، وهي التي تقوم باختيار هيئات انتخابية تتألف كل منها من ما يتراوح بين ٢٠ و ٦٠ عضواً. وفي المرحلة الثانية، تقوم هذه الهيئات الانتخابية عن طريق الاقتراع السري بانتخاب ممثلين في مجلس اللويا جيرغا. وتمثل المرحلة الثالثة في انعقاد مجلس اللويا جيرغا نفسه بحضور حوالي ١٠٠٠ من الممثلين المنتخبين، بالإضافة إلى حوالي ٥٠٠ من الممثلين المختارين. وقال إنه تم إنجاز المرحلة الأولى في نحو ٣٠٠ إقليم من أصل ٣٨٠ إقليماً، ورغم أنها لم تكن على خير ما يرام، إلا أنها كانت من أوجه كثيرة أفضل مما كان متوقعا. وأعرب عن اعتقاده أن العملية قد أظهرت أن الأفغان يملكون القدرة على المصالحة والتوفيق، إذ يدركون أهمية عدم إهدار هذه الفرصة المتاحة لتحقيق السلام والتعمير. وأشار مع القلق إلى أن الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما خارج كابول، ما زالت تدعو إلى القلق البالغ^(٨٨).

ورحب معظم المتكلمين بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الطارئ لمجلس اللويا جيرغا، الذي كان يمثل مفتاحاً للنجاح في تنفيذ عملية بون، وأكدوا مجدداً تأييدهم للدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ العملية. ووافقوا على الحاجة الملحة لتدريب قوة شرطة وجيش جديدين من أجل استعادة الأمن وحفظه في أنحاء

(٨٨) S/PV.4541، الصفحات ٢ إلى ٦.

أفغانستان^(٨٥). وأفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أن الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الطارئ لمجلس اللويا جيرغا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وفقاً لاتفاق بون تمضي في طريقها المرسوم، حيث تجري بالفعل المرحلة الأولى لاختير الممثلين، وأكد أنه يظل متفائلاً بأن انعقد مجلس اللويا جيرغا الطارئ في موعده، وأن يؤدي إلى انتقال سلس إلى المرحلة التالية من عملية بون. وبالنسبة لمجالى الإنعاش والتنمية، أفاد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان تقود الجهود المبذولة لتصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج المتكاملة لتنمية المناطق في عشر مناطق من البلد على سبيل الأولوية. غير أنه حذر من أن الأمن ما زال يشكل تحدياً رئيسياً في أنحاء عديدة من البلد، وأنه ستكون هناك حاجة إلى مساعدة مالية كبيرة، وناشد المجتمع الدولي التعجيل بتسليم مساعداته وتوسيع نطاقها حتى تشمل الاحتياجات المتعلقة بالأمن التي لم تلب حتى ذلك الوقت^(٨٦).

المقرر المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٤١): القرار ١٤١٣ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٥٤١ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو أسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٨٧) وأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا وكندا ونيوزيلندا والهند واليابان.

(٨٥) S/PV.4521، الصفحتان ٢ و ٣.

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ٨.

(٨٧) انضم إلى البيان كل من إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا.

وأعرب ممثل أفغانستان عن اعتقاده أن إنشاء قوة الأمن الأفغانية الجديدة، التي أوضح تفاصيلها وزير الخارجية الأفغاني المؤقت في جنيف، يمكن أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن والاستقرار في أرجاء البلد^(٩٣). وأكد ممثل تركيا مجددا تصميم بلده على تولي رئاسة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، على أساس أنه ستم المحافظة على ولاية ومنطقة عمل القوة الدولية على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١)^(٩٤).

ووجه الرئيس (سنغافورة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٩٥)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع باعتباره القرار ١٤١٣ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يقرر تمديد الإذن ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على النحو المحدد في القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)، لفترة ستة أشهر بعد ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛

يأذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بولايتها؛

يطلب إلى الدول الأعضاء أن تساهم بالأفراد والمعدات وغيرها من الموارد في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأن تساهم في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ عملا بالقرار ١٣٨٦ (٢٠٠١).

المقرر المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٦٠): القرار ١٤١٩ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٥٥٧^(٩٦) المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي أفاد أن مجلس اللويا جيرغا الطارئ

البلد. ورحبت وفود عديدة باستعداد تركيا بتولي قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية خلفا للمملكة المتحدة في ٢٠ حزيران/يونيه، وإعلانها أنها ستكون مسؤولة عن تدريب كتيبتين من كتائب الجيش الأفغاني الجديد.

وأفاد ممثل الولايات المتحدة أن بلده يبذل جهودا متواصلة لتدريب الجيش الأفغاني، حيث وصل إلى أفغانستان في نهاية نيسان/أبريل ١٤٠ جنديا من جنود القوات الخاصة. وأعرب عن اعتقاده أن جهود الولايات المتحدة والتحالف لمعالجة الضرورات الأمنية فيما يجاوز كابل كانت ناجحة حتى ذلك الوقت، وأنه ما زال يتصور التصدي لشواغل أمنية محتملة خارج كابل عند الضرورة بواسطة التحالف وقوات "عملية الحرية الدائمة"^(٩٧).

وكرر ممثل الاتحاد الروسي التأكيد على ضرورة استبعاد حركة الطالبان وأتباعها من المشاركة في أجهزة سلطة الدولة المقبلة^(٩٨).

وحذر ممثل سنغافورة من نجاح اجتماع مجلس اللويا جيرغا الطارئ لن يكفل وحده الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان، فهناك حاجة ماسة إلى انجاز المزيد في المجالات التي تتعلق بالإغاثة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى الحالة الأمنية في سائر أنحاء أفغانستان^(٩٩). وأعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية عن اعتقاده أنه بينما تظل الحالة الأمنية هشّة ومتقلبة، فإن من مصلحة ديمومة السلام أن يظل التواجد العسكري الأجنبي في ذلك البلد في أدنى حد ممكن ولأقصر فترة ممكنة، وذلك "في ضوء الحساسية الأفغانية والتجربة الماضية"^(١٠٠).

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٨ و ٣٩.

(٩٥) S/2002/569.

(٩٦) دُعي ممثل أفغانستان إلى المشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٤ و ٣٥.

مناقشة باعتماده القرار ١٤١٩ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يكرر دعمه القوي للسلطة الانتقالية في تنفيذها الكامل لاتفاق بون، بما في ذلك إنشاء لجنة دستورية، وفي تعزيز الحكومة المركزية، وبناء جيش وقوة شرطة وطنيين، وتنفيذ أنشطة التسريح وإعادة الإدماج وتحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء أفغانستان، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وضمان احترام حقوق الإنسان، وتنفيذ إصلاح القطاع القضائي، وإرساء القاعدة لاقتصاد سليم وإعادة بناء قدرات الإنتاج والبنى التحتية؛

يحث السلطة الانتقالية أن تستند إلى جهود السلطة المؤقتة في القضاء على الحصول السنوي للخشخاش؛

يحث أيضا السلطة الانتقالية أن تواصل الاستناد إلى جهود السلطة المؤقتة في الترويج لرفاه النساء والأطفال الأفغان ورعاية مصالحهم وأن توفر التعليم للأولاد والبنات؛

يشدد مرة أخرى على أهمية مواصلة الدعم الدولي لإكمال العملية وفقا لاتفاق بون

يقدر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المداولات التي أجريت في الفترة من ١٩ تموز/ يولييه إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (الجلسات ٤٥٧٩ و ٤٦١١ و ٤٦٣٨)

في الجلسة ٤٥٧٩ المعقودة في ١٩ تموز/يولييه ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين^(٩٩). وعرض الأمين العام، في تقريره، التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق بون، بما في ذلك النجاح في عقد الاجتماع الطارئ لمجلس اللويا جيرغا في الفترة من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ورأى أنه على الرغم من حدوث بعض من التقصير في ترشيح واختيار الوفود ووقوع بعض حوادث التهديد في الاجتماع نفسه، فإن من الجدير بالتنويه أنه قد جرى تنفيذ عملية لوجستية ضخمة من ذلك القبيل في

(٩٩) S/2002/737، المقدم عملا بالقرار ١٤٠١ (٢٠٠٢).

انعقد بصورة ناجحة في كابل يوم ١١ حزيران/يونيه، بمشاركة ٦٥٦ مندوبا مصوّتا من كل أجزاء البلد ومن الخارج. وفي ١٣ حزيران/يونيه، انتخب مجلس اللويا جيرغا السيد حامد كرزاي رئيسا للدولة، وسيقوم بإعلان التشكيل النهائي لمجلس الوزراء خلال بضعة أيام. وحث القادة الأفغان الآخرين على تأييد السلطة الانتقالية، حيث ستظل هناك دائما فرصة أخرى في المستقبل للتنافس على السلطة. وقال إن هناك عمل كبير ينتظر كل الوزارات، وأعرب عن أمله في أن يركز مجلس الوزراء على المهام الإدارية ومهام الحكم. وأشار إلى حدوث تدهور في الحالة الأمنية في بعض أجزاء أفغانستان، وحث المجتمع الدولي على مساعدة حكومة أفغانستان على بسط سلطتها على المناطق غير الآمنة من البلد. وقال إنه نظرا لأهمية السلام والأمن في الفترة الانتقالية، فإن البلدان المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية والمجلس قد يرغب في النظر من جديد في إمكانية توسيع نطاق عمليات تلك القوة الدولية بقدر محدود لتشمل مناطق خارج كابل، خاصة حيث يوجد اتجاه واضح لانعدام الأمن، الذي إذا ترك لينمو بدون ضغوط مقابلة، فمن شأنه أن يعرض استمرار تنفيذ اتفاق بون للخطر الشديد. واحتتم إحاطته ببحث المجتمع الدولي على مواصلة مساعدة الأفغان والأمم المتحدة في التصدي للتحديات الجديدة في تنفيذ العملية^(٩٧).

وفي الجلسة ٤٥٦٠ المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، دُعي ممثل أفغانستان إلى المشاركة. ووجه الرئيس (الجمهورية العربية السورية) الانتباه إلى مشروع قرار^(٩٨)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون

(٩٧) S/PV.4557، الصفحات ٢ إلى ٦.

(٩٨) S/2002/703.

قوي للتسريح. وقال إنه لا يقل عن ذلك في الأهمية إدخال الإصلاح المعترم على مديريةية الأمن الوطنية، ورأى أنه لم يعد مقبولاً أن يشعر الناس بأنهم مهددون من قبل الاستخبارات وغيرها من الدوائر الأمنية في بلدهم. وعلاوة على ذلك، قال إنه ما زال يرى أن توسيع نطاق القوة الدولية من شأنه أن يحدث تأثيراً هائلاً على الأمن، وأن من الممكن تحقيقه بعدد قليل نسبياً من الجنود، وبتكلفة قليلة نسبياً، ومع قليل من احتمال تعرض أولئك الجنود للخطر. وأكد أنه يجب على السلطة الانتقالية أن تشرع سريعاً في إنشاء لجنة دستورية للاضطلاع بالمهمة الدقيقة المتمثلة في وضع دستور جديد للبلد. وفيما يتعلق بهيكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، قال إن الفلسفة التي تقوم عليها البعثة ما زالت كما هي: فهي تتمثل من ناحية في تحقيق التكامل، بحيث ترتبط الأنشطة السياسية بالأنشطة في قطاعات الإغاثة والإنعاش والتعمير وتستفيد منها، كما ترتبط بالمجالات الأربع الأخرى المتعددة القطاعات، وهي نوع الجنس وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتسريح. ومن ناحية أخرى، سيكون تمثيل العنصر الأجنبي في البعثة خفيفاً وتحاول بناء القدرات الأفغانية، حتى يتسنى للأفغان أن يتسلموا بأسرع ما يمكن أكبر عدد من الوظائف التي يضطلع بها الأجانب^(١٠١).

ورحب معظم المتكلمين بالتقدم المحرز حتى ذلك الوقت في تنفيذ اتفاق بون، وبخاصة النجاح في عقد الاجتماع الطارئ لمجلس اللويا جيرغا، وأكدوا مجدداً التزامهم بمساعدة السلطة الانتقالية في مواجهة التحديات والصعوبات اللاحقة في الأشهر التالية. وأعربوا عن تأييدهم لبعثة الأمم المتحدة، التي ستظل تضطلع بدور قيادي في مساعدة السلطة الانتقالية على تنفيذ العملية. كما أكد عدد من المتكلمين على أهمية مكافحة إنتاج المخدرات. وأكد

(١٠١) S/PV.4579، الصفحات ٣ إلى ٨.

إطار جدول زمني ضيق، وأن تلك العملية قد أُنجزت مهام انتخاب رئيس الدولة والموافقة على الهياكل وتعيين السلطة الانتقالية. وقال إن المهام الرئيسية المقبلة تتمثل في إنشاء لجنة دستورية لصياغة الدستور الجديد؛ وعقد مجلس لويا جيرغا دستورية خلال ١٨ شهراً؛ والتحضير للانتخابات العامة. ولاحظ أنه إلى حين تشكيل جيش وطني، وفي غياب تواجد القوة الدولية للمساعدة الأمنية خارج كابول، سيتعذر إنهاء مناخ انعدام الأمن. ولذلك، فإنه يواصل المناداة بشدة بتوسيع محدود للقوة الدولية للمساعدة الأمنية خارج كابول.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، وبعدها أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو أفغانستان وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا وجمهورية كوريا والدانمرك (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(١٠٠) وطاجيكستان وكندا وماليزيا ونيبال والهند واليابان، وكذلك ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقال الممثل الخاص إن عملية السلام تسير في المسار السليم، وأشار إلى بضعة عوامل تدعو إلى التفاؤل الحذر، ومن بينها أن شعب أفغانستان قد سئم القتال حقا بعد ٢٣ عاماً من الصراع الطويل والمريع، وأن كل المواعيد النهائية المحددة في العملية قد تم الوفاء بها في أوانها. وأشار إلى أنه في حين لم يكن المقصود من مجلس اللويا جيرغا أن يكون عملية ديمقراطية كاملة أو تمثيلية بالكامل، فإنه تضمن عناصر ديمقراطية كبيرة ومبتكرة. وبالنسبة لمسألة الأمن، كرر التأكيد على أن المفتاح الحقيقي لإعادة استتباب الأمن يكمن في إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية، مع الأخذ ببرنامج

(١٠٠) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

الاجتبابية، ما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازها. وقال إنه من أجل أن تبسط السلطة الانتقالية نفوذها الكامل على جميع أنحاء البلد، فقد جعلت من تكوين جيش وطني متوازن من الناحيتين العرقية والإقليمية هدفاً من أهدافها الرئيسية^(١٠٥). وأشار ممثل الهند وجمهورية إيران الإسلامية مع القلق إلى أن استمرار تجمع عناصر تنظيم القاعدة وحركة الطالبان من جديد على طول حدود أفغانستان الجنوبية والجنوبية الشرقية يشكل عبئاً ثقيلاً على حالة الأمن في أفغانستان، وعلى بقية المنطقة كذلك^(١٠٦). وشدد ممثل باكستان على أنه رغم التضحيات وتوقع وجود صعوبات محلية، فإن حكومة باكستان لم تُحجم ولم تتوان عن تأييد الحملة الرامية لاستئصال تنظيم القاعدة وغيرها من عناصر الإرهاب من أفغانستان والمنطقة بأسرها^(١٠٧).

وفي الجلسة ٤٦١١^(١٠٨) المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. وشرح الممثل الخاص التطورات التي استجرت منذ إحاطته الأخيرة للمجلس، وقال إن أفغانستان قطعت شوطاً طويلاً في تنفيذ عملية بون. وأفاد أن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم السلطة الانتقالية في وضع إطار إنمائي وطني وميزانية وطنية في الشهور المقبلة، وأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان تعمل مع السلطة على التعجيل بتطوير الحكومة وتحقيق اللامركزية في المساعدات واستحداث برامج وطنية فرعية تناسب احتياجات فرادى المقاطعات وإتاحة استجابة أكثر تكاملاً وفعالية من حيث

(١٠٥) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠ إلى ٣٢.

(١٠٦) (S/PV.4579 (Resumption 1) الصفحتان ١١ و ١٢ (الهند)؛ والصفحة ١٣ (جمهورية إيران الإسلامية).

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٠٨) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

العديد من المتكلمين أيضاً ضرورة تعزيز الأمن والاستقرار في أنحاء البلد، وتيسير عودة اللاجئين، وكفالة الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز المشاركة الشعبية في سياق التحول الديمقراطي للمجتمع الأفغاني.

وأكد ممثل الولايات المتحدة مجدداً أن تركيز الولايات المتحدة في أفغانستان ظل منصباً على إدارة الحرب على الإرهاب، حيث يركز جنود التحالف في أفغانستان البالغ عددهم نحو ٨ ٠٠٠ فرد على تدمير فلول القاعدة. ورأى أنه لا بد من أن يشكل الجيش الوطني الأفغاني في نهاية المطاف العمود الفقري لجهاز الأمن في أفغانستان، مضيفاً أن ما يزيد على ٢٥٠ مدرباً عسكرياً من الولايات المتحدة وفرنسا يقومون بالعمل عن كثب مع الأفغان على تدريب الجيش^(١٠٩).

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه حيث لا يبدو من الممكن توسيع القوة الدولية، فإن من الضروري التعجيل بإنشاء جيش أفغاني وطني فعّال^(١١٠). وبالمثل، أولى ممثل المملكة المتحدة أهمية عاجلة وخاصة للتقدم في مجال إصلاح قطاع الأمن، ضمن إطار إستراتيجية شاملة ومتسقة. وشدد على أهمية ضمان الاتساق بين التدريب الجاري للجيش وتسريح الميليشيات الخاصة والبرامج المحددة لذلك الغرض^(١١١).

وأعرب ممثل أفغانستان عن تقديره للمساعدة الدولية في تنفيذ عملية بون، وهو ما يمكن اعتباره "نجاحاً فائقاً" لجهود بناء السلام للأمم المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين". غير أنه سلم بأنه رغم سلسلة التطورات

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

من عدة جوانب، وذكر أن من الأسباب الأساسية لذلك الافتقار إلى الأمن وضعف الحكومة المركزية، ونفوذ أمراء الحرب، والصراعات المستمرة بين الفصائل في بعض مناطق البلد، ووجود نظام قضائي لا يعمل بطريقة سليمة. كما أفاد أن الحكومة قد اتخذت خطوة هامة بإصلاح مالية البلد من خلال طرح عملة جديدة، في عملية ترمي إلى إعادة تنشيط النظام المالي والمصرفي في كل أنحاء البلد، ووضع حد لقدرة المجموعات الأخرى على إصدار العملات^(١١١).

المقرر المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢
(الجلسة ٤٦٥١): القرار ١٤٤٤ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٦٥١ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة. ووجه رئيس المجلس (الصين) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١١٢). كما وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من ممثل تركيا^(١١٣)، وكذلك إلى رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل بها رسالة مشتركة من وزير خارجية ألمانيا وهولندا، يعربان فيها عن استعداد حكومتيهما لأن تتوليا معا بعد تركيا قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية لمدة ستة أشهر عقب تمديد المجلس لولايتها^(١١٤).

وبعد ذلك، اعتمد المجلس بالإجماع دون مناقشة مشروع القرار باعتباره القرار ١٤٤٤ (٢٠٠٢)، الذي جاء

(١١١) S/PV.4638، الصفحات ٢ إلى ٧.

(١١٢) S/2002/1278.

(١١٣) S/2002/1196، يحيل بها التقرير الثالث عن عمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان الذي يغطي الفترة بين ١ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(١١٤) S/2002/1296.

التكاليف من جانب الأمم المتحدة. ومع عدم توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وهو ما أحدث خيبة أمل لدى الناس في أفغانستان وبلدان المجاورة، أعرب الممثل الخاص عن أمله في إجراء مناقشات مركزة في كابول حول مسألة الأمن في المستقبل القريب، مع مشاركة السلطات الأفغانية والأمم المتحدة والأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي. وقال إنه بحلول نهاية العام، يجب أن يكون هناك جدول أعمال ذو مصداقية ويمكن تحقيقه من أجل بناء جيش وطني وشرطة وطنية يحلان تدريجيا محل قوات الطوائف والقوات التي تنتشر في واقع الأمر في جميع أنحاء البلد في ذلك الوقت^(١١٥).

وفي الجلسة ٤٦٣٨^(١١٦) المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. وأشار الممثل الخاص مع القلق إلى أن الأمن ما زال يمثل أحد الشواغل ذات الأولوية لشعب أفغانستان، حيث ما برح القتال المتقطع يندلع من آن لآخر، ولا سيما في الشمال والجنوب الشرقي، وبدرجة أقل في الغرب. وأشار إلى أن الحكومة لا تملك بعد الوسائل اللازمة للتعامل الفعال مع المشاكل الكامنة والمسببة لهذه الأخطار التي تهدد الأمن، وكرر التأكيد على أنه ما لم تنشر، وإلى أن يتم نشر، قوة شرطة وطنية وجيش وطني يتمتعان بجودة التدريب والتجهيز وتُدفع لهما مرتباتهما بانتظام، لن يكون هناك حل طويل الأمد للمشاكل الأمنية. وأفاد أنه تم تشكيل وبدء عمل لجنة صياغة لإعداد الدستور الجديد، وتقوم بعثة الأمم المتحدة بتقديم الدعم لها على النحو المنوط بها في اتفاق بون؛ ومن المقرر أن تقدم اللجنة مشروعا للدستور في موعد غايته نهاية عام ٢٠٠٣. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه من أن حالة حقوق الإنسان ما زالت مقلقة

(١٠٩) S/PV.4611، الصفحات ٢ إلى ٦.

(١١٠) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

علاقات حُسن الحوار والتعاون المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما أكد أن جزءاً كبيراً من إستراتيجية الحكومة لتأكيد سلطتها يتوقف على قدرتها على زيادة عائداتها المحلية، بما في ذلك تحويل الإيرادات العامة من الأقاليم إلى الخزانة الوطنية وإصلاح نظام الجمارك. وأفاد أنه تم تشكيل لجنة قضائية جديدة، وأن لجنة صياغة الدستور، التي تشكلت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ستهتدي بدستور عام ١٩٦٤ في إعداد الدستور الجديد. وقال إنه في حين كان التقدم المحرز حتى ذلك الوقت "مشجعاً"، فإن ما تم إنجازه، وما ينتظر الإنجاز، يتوقف على استمرار التحسن في الحالة الأمنية^(١١٦).

المقرر المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٨٢): القرار ١٤٥٣ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٦٨٢ المعقودة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة. ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار^(١١٧).

ووجه الرئيس (كولومبيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١١٨)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة باعتباره القرار ١٤٥٣ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب ويؤيد إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار؛
الذي وقَّعته في كابول في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الإدارة الانتقالية لأفغانستان وحكومات الدول المجاورة لأفغانستان؛
يدعو جميع الدول إلى احترام الإعلان ودعم تنفيذ أحكامه؛

(١١٦) S/PV.4664، الصفحات ٢ إلى ٧.

(١١٧) S/2002/1416، المرفق.

(١١٨) S/2002/1415.

فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يقرر تمديد الإذن ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على النحو المحدد في القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)، لفترة سنة واحدة بعد ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

يأذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية؛

يطلب إلى الدول الأعضاء أن تساهم في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالأفراد والمعدات وغيرها من الموارد، وأن تساهم في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ عملاً بالقرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)؛

يطلب من قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تقدم، عن طريق الأمين العام، تقارير فصلية عن تنفيذ ولايتها؛
يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

المداولات التي أجريت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٦٤)

في الجلسة ٤٦٦٤^(١١٥) المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وعرض الأمين العام المساعد على المجلس آخر المعلومات عن التطورات الرئيسية في أفغانستان، بما في ذلك الاجتماع السنوي لمؤتمر بون الذي عُقد في ٢ كانون الأول/ديسمبر في ألمانيا لاستعراض التقدم المحرز حتى ذلك الوقت والتأكيد مجدداً على الالتزام بعملية السلام. وحدد المشاركون في الاجتماع عدداً من التحديات المحددة، مثل أهمية بناء جيش وطني وشرطة وطنية تراعى فيهما الفعالية والتوازن العرقي؛ وضرورة تشاور الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في رسم معالم وخطوط زمنية واضحة تكفل التنفيذ الكامل لاتفاق بون. ورحب باتفاق أفغانستان والدول المجاورة لها على توقيع اتفاق بشأن (١١٥) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

لعمليات حفظ السلام، ومن سفير اليابان المسؤول عن تنسيق المعونة الأفغانية، ومن الممثل الخاص للحكومة الألمانية لتدريب قوة الشرطة الأفغانية؛ وبعد ذلك، أدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس، فضلا عن ممثل أفغانستان^(١٢١).

ولاحظ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أنه رغم أن عملية بون قد نجحت حتى ذلك الوقت في تجنب نشوب قتال واسع النطاق بين الفصائل المتنافسة في أفغانستان، فقد ظل الأفغان يعانون على الصعيد الإنساني من انعدام الأمن الناشئ عن اقتران ضعف المؤسسات الأمنية الوطنية بقوة القادة المحليين. وأشار إلى أن إصلاح القطاع الأمني أصبح أكثر إلحاحا بسبب الأنشطة السياسية المعقدة المزمع تنفيذها في الشهور الستة عشر القادمة، فلا بد وأن يكون القطاع الأمني قادرا على توفير الشروط الدنيا للاستقرار بغية كفالة أن يكون لمجلس اللويا جيرغا الدستوري وللاتخابات الوطنية مغزى ومصداقية. ورأى أنه لا بد من التأكيدات السياسية في الشهور المقبلة على تعزيز إصلاح القطاع الأمني على يد الإدارة المؤقتة، بالأفعال لا بالأقوال. وأشار في ذلك السياق إلى أنه "لا يزال عدد كبير من الأفغان يعتبرون الشرطة والجيش ودوائر الاستخبارات أجهزة متحيزة سياسيا". وقال إن فرص النجاح في إصلاح القطاع الأمني ستتعزيز بقدر كبير لو أن بيانات السلطات الأفغانية عن المصالحة الوطنية صدقت بالدليل الثابت^(١٢٢).

وقدم سفير اليابان المسؤول عن تنسيق المعونة الأفغانية إحاطة إلى المجلس عن العملية المتوخاة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأفاد أنه يجري وضع أساس صلب لتلك العملية، وسيتم البدء بتنفيذها في غضون وقت قصير. غير أنه توقع أن تكون العملية صعبة في أفغانستان

يطلب إلى الأمين العام أن يفيد المجلس، حسب الاقتضاء، وفي سياق تقاريره الدورية عن أفغانستان، عن حالة تنفيذ الإعلان بما في ذلك عن المعلومات التي تقدمها الأطراف الموقعة.

المداولات التي أجريت في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (الجلسات ٤٦٩٩ و ٤٧١١)

في الجلسة ٤٦٩٩^(١١٩) المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. وفي نظرة إلى السنة الأولى من عملية بون للسلام، قال الممثل الخاص إن أفغانستان أحرزت تقدما على العديد من الجبهات، حيث تم بلوغ معالم سياسية بارزة في الوقت المحدد، بما في ذلك انعقاد مجلس اللويا جيرغا الطارئ وإنشاء الإدارة الانتقالية الحالية بقيادة الرئيس حامد كرزاي. غير أنه أعرب عن اعتقاده أن عملية السلام بحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم قبل أن تصبح غير قابلة للانعكاس، وأنه في عام ٢٠٠٣، سيتعين على البلد أن يركز على ثلاثة مجالات رئيسية: أولا، توطيد مؤسسات الدولة الرئيسية؛ وثانيا، السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية؛ وثالثا، تحقيق نتائج ملموسة بشأن مشاريع الإعمار في جميع أنحاء البلد. كما أحاط الممثل الخاص المجلس علما بأخر المعلومات عن تفاصيل إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تدريب الجيش الجديد وقوة الشرطة الجديدة؛ وتسريح المقاتلين السابقين؛ وإصلاح القضاء واستعادة سيادة القانون؛ وصياغة دستور جديد؛ والتحضير للانتخابات الوطنية المقررة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ وحماية حقوق الإنسان^(١٢٠).

وفي الجلسة ٤٧١١ المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطات من وكيل الأمين العام

(١١٩) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(١٢٠) S/PV.4699، الصفحات ٢ إلى ٩.

(١٢١) لم يدل ممثل ألمانيا ببيان.

(١٢٢) S/PV.4711، الصفحات ٣ إلى ٨.

شرطة وطنية مع قوات الشرطة الإقليمية؛ وما إذا كان تصميم عملية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيتضمن تدابير لكبح تهريب الأسلحة خارج أفغانستان. وبعد ذلك، أجاب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وسفير اليابان المسؤول عن تنسيق المعونة الأفغانية والممثل الخاص للحكومة الألمانية لتدريب قوة الشرطة الأفغانية على ما أبدته الوفود من أسئلة وتعليقات.

المقرر المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٣٠): القرار ١٤٧١ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٧٢٧^(١٢٥) المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين^(١٢٦). ووصف الأمين العام، في تقريره، العملية الجارية لتنفيذ اتفاق بون من جانب الإدارة الانتقالية الأفغانية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وأوضح أن العمليات السياسية الرئيسية لدفع الانتقال إلى حكومة أفغانية تقوم على التعدد العرقي ومراعاة الفروق بين الجنسين، وتمثل الأفغان جميعاً، بما في ذلك عملية دستورية يقودها الأفغان والتحضير لإجراء انتخابات وطنية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأشار مع القلق إلى أن الأمن ما زال يمثل التحدي الأكثر خطراً الذي يواجه عملية السلام، إذ أن تقلب الحالة الأمنية يعوق إعادة إقرار سيادة القانون، والقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، ويعوق الإعمار والتحول السياسي. كما اقترح إدخال تعديلات على هيكل

(١٢٥) في الجلسة ٤٧١٢ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٤ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للحكومة الألمانية لتدريب قوة الشرطة الأفغانية، بمشاركة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

(١٢٦) S/2003/333، المقدم عملاً بالقرار ١٤٠١ (٢٠٠٢).

نظراً للتراث الثقيل الوطأة المتمثل في المنافسات بين الفصائل. كما أن حقيقة أنه يجب إنشاء جيش وطني جديد بالتوازي مع تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تزيد من تعقيد هذه المهمة. وقال إن التحديات التي تواجه العملية تشمل كيفية تحديد عدد الجنود والضباط الذين سيخرجون من التشكيلات المسلحة، وتطوير آلية لجمع الأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة، وبناء الثقة بين كافة الأطراف. وبالنظر إلى الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، فقد رأى أن عملية نزع السلاح ستستغرق عاماً من وقت بدايتها^(١٢٣).

وأفاد الممثل الخاص للحكومة الألمانية لتدريب قوة الشرطة الأفغانية أنه يجري إحراز تقدم جيد في إعادة تنظيم الشرطة ووزارة الداخلية. وتأكيداً على أن عام ٢٠٠٣ سيكون عاماً حاسماً، فقد أعرب عن أمله في أن يشهد توطيد الأعمال المتعلقة بإعادة تشكيل المؤسسات المركزية للشرطة في كابول؛ وزيادة تطوير نظام التدريب وإدماج أفراد فرق الدوريات في البلد في ذلك النظام؛ وتشكيل شرطة محترفة للحدود؛ وقبل كل شيء، الاستفادة بالنتائج التي تتحقق في كابول، في أجزاء أخرى من البلد. وتوقع أن يعتمد مستوى التطوير والإنجاز على التطورات الإيجابية التي تطرأ في حالة الأمن العامة وعلى مشاركة المجتمع الدولي^(١٢٤).

وأعرب كل الممثلين عن تقديرهم للإحاطات، وطرحوا عدداً من الأسئلة الفنية المتصلة بالبرامج التي تناولتها الإحاطات، ومن بينها احتمال اشتراك منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ضمان السلام والأمن في أفغانستان؛ وما هي الآليات المتوخاة لتنسيق الجهود الرامية إلى إنشاء قوة

(١٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١١.

(١٢٤) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٥.

ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٢٩)؛
وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون
مناقشة باعتباره القرار ١٤٧١ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه،
ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان
لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

يشدد على أن استمرار تقديم المساعدة المركزة للإنعاش
وإعادة البناء يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في تنفيذ اتفاق بون؛

يشدد أيضا على أنه رغم ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية
كلما كانت هناك حاجة إليها، ينبغي الاضطلاع بالإنعاش وإعادة
البناء من خلال الإدارة الانتقالية وأن ينفذ فعلا في المواقع التي تظهر
فيها السلطات المحلية التزامها بالحفاظ على بيئة آمنة واحترام حقوق
الإنسان ومكافحة المخدرات؛

يطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان،
بدعم من مفوضية حقوق الإنسان مواصلة تقديم المساعدة إلى اللجنة
الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان في تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق
الإنسان الواردة في اتفاق بون والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان في
أفغانستان تنفيذا كاملا، وذلك نشدانا لحماية حقوق الإنسان
وتطويرها في أفغانستان؛

يطلب إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في إطار تنفيذ
ولايتها وفقا للقرار ١٤٤٤ (٢٠٠٢)، المؤرخ ٢٧ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أن تواصل العمل بالتشاور الوثيق مع الأمين
العام وممثله الخاص.

المداولات التي أجريت في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٥٠)

في الجلسة ٤٧٥٠ المعقودة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣،
دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة. وبعد ذلك،
استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين
العام لأفغانستان.

وعرض الممثل الخاص التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم
المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في دعم الإدارة
الانتقالية، بما في ذلك إنشاء اللجنة الدستورية ولجنة إصلاح

(١٢٩) S/2003/380.

البعثة، بما في ذلك إضافة أعداد صغيرة إلى وحدتي
المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة، وإنشاء قسم
للانتخابات يرأسه خبير أقدم ويدعمه فريق ذو حجم
مناسب.

وفي الجلسة^(١٣٧)، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين
العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

وقال الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إن
البعثة ستواصل التركيز على مساعدة حكومة أفغانستان على
توطيد سلطتها في جميع أنحاء البلد وتنفيذ السياسات الوطنية
التي تصل إلى الدولة بأسرها. وسيعتمد ذلك الجهد على
التقدم المحرز في العام السابق في إنشاء الهياكل الحكومية
الأساسية وفي إثبات قدرة تلك الهياكل على العمل على
مستوى أساسي. وقال الأمين العام المساعد إن من أبرز
التحديات الماثلة أمام حكومة أفغانستان تعزيز الروابط بين
كابول والمقاطعات وتعزيز قدرة حكومات المقاطعات
والحكومات المحلية نفسها. غير أنه أشار إلى أنه لبلوغ ذلك
الهدف، لا بد من تحسين الأمن إلى حد كبير خارج كابول.
ورأى أنه ينبغي أن تقترن التنمية الإدارية وإصلاح القطاع
الأمني بعملية للتحويل السياسي تكفل تمثيل الحكومة لكافة
شرائح السكان ومساءلتها أمامهم. وأكد في ذلك الصدد أن
إعداد دستور جديد وإقراره وإجراء الأعمال التحضيرية
للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٤ ستكون من
المهام الرئيسية^(١٣٨).

وفي الجلسة ٤٧٣٠ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس
٢٠٠٣، أدرج المجلس من جديد في جدول أعماله تقرير الأمين
العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن
الدوليين^(١٣٦). ودُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة.

(١٣٧) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(١٣٨) S/PV.4727، الصفحات ٢ إلى ٦.

المقرر المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٧٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٧٧٤^(١٣١) المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومن المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو أفغانستان وأوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا وطاجيكستان والفلبين وكازاخستان وكولومبيا والنرويج ونيوزيلندا والهند واليابان واليونان (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(١٣٢).

ورحب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بتركيز المجلس على مشكلة المخدرات، بالنظر إلى أهمية المسألة تجاه استقرار البلد والمنطقة في الأجلين القريب والبعيد. وعرض التطورات الإيجابية إلى شهدها الشهر السابق، ومن بينها الإجراءات التي اتخذها الرئيس كرزاي لإحلال وتأكيد سلطة الحكومة في الأقاليم، وبدء مشاورات عامة بشأن الدستور الجديد، والتخطيط للعملية الانتخابية التي دخلت مرحلتها الأخيرة. غير أنه لاحظ مع القلق إلى أن الحالة الأمنية لا تزال عائقا خطيرا أمام التقدم وخطرا رئيسيا على العملية كلها. وأشار على سبيل المثال إلى أن معظم

(١٣١) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول، القسم بء، فيما يتعلق بالمادة ٣٩ من الميثاق.

(١٣٢) انضم إلى البيان كل من إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا.

القضاء، وأنشطة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، فضلا عن إنشاء وحدة للانتخابات في البعثة. ولكنه أشار، رغم ذلك التقدم، إلى أن الحالة الأمنية لا تزال غير مستقرة وغير كافية في معظم أنحاء أفغانستان، وتلقي ظلا كثيفا على عملية السلام برمتها. فالتناحرات بين الفصائل والزعماء المحليين، والإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والمضايقات اليومية التي يتعرض لها المواطنون الأفغان العاديون من الزعماء ومن قوات الأمن المحلية، أصبحت أمورا عادية جدا. وعلاوة على ذلك، ظلت قوات يعتقد أنها مرتبطة بحركة الطالبان وتنظيم القاعدة وبقلب الدين حكمتيار تصعد من عملياتها ضد التحالف وضد الجيش الأفغاني والأهداف غير العسكرية في جنوب البلد وفي جنوبه الشرقي وفي شرقه. كما قال إن جيران أفغانستان يضطلعون بدور حاسم في المساعدة على ضمان صون الأمن في البلد، وأشار إلى أن هناك "تقارير مزعجة" عن عبور عناصر معادية للحدود الشرقية والجنوبية إلى داخل أفغانستان. وأكد أنه في حين كان التركيز خلال العام الأول لعملية السلام منصبا على العاصمة كابل، فلا بد وأن تشهد بقية البلد المزيد من الأمن، حتى لا يتبدد بصورة خطيرة الدعم المتعهد بتقديمه للحكومة ولعملية بون. ولذلك، فقد طلب إلى المجلس مرة أخرى أن ينظر بعناية فيما هو متاح من تدابير دولية للمساعدة في ضمان الأمن المطلوب لتحقيق تقدم فعال في عملية بون، مضيفا أنه ما زال يعتقد أن توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى خارج كابل ما زال خيارا مطروحا. كما أعرب عن اعتقاده أن أفرقة إعادة الإعمار على مستوى المقاطعات التي نشرها التحالف يمكنها أن تضطلع بدور هام في التصدي لمشكلة الأمن^(١٣٠).

(١٣٠) S/PV.4750، الصفحات ٢ إلى ١٠.

جهودهم الرامية إلى الإبقاء على تجارة المخدرات. وعلاوة على ذلك، دعا المجتمع الدولي إلى وضع نهج شامل، يتضمن تدابير ملموسة لمكافحة المخدرات وتخزينها ومخبراتها السرية وتوريد السلائف في أفغانستان وجيرانها^(١٣٤).

واشترك معظم الممثلين في الإعراب عن قلقهم إزاء استمرار إنتاج الأفيون دون هوادة في أفغانستان، ورحبوا بمبادرة الاتحاد الروسي بعقد اجتماع حول ذلك الموضوع. وأعربوا عن تأييدهم المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي قالوا إنه يجب أن يتصدر الجهود الدولية المبذولة لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. واتفقوا على أن التصدي للأسباب الجذرية لمشكلة المخدرات يقتضي كفالة استتباب الأمن في كافة أنحاء البلد والمساعدة في تعزيز قدرات الإدارة الانتقالية.

وأفاد ممثل فرنسا أن ممثلي ٥٥ بلدا متضررا بشدة من الاتجار بالأفيون والهيريون المنتجين في أفغانستان اجتمعوا في باريس في ٢٢ أيار/مايو واعتمدوا إعلانا اتفقوا فيه على تنسيق جهودهم في ذلك الصدد^(١٣٥). وحث ممثل المملكة المتحدة المجلس على أن يلقي بثقله وراء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي اعتمدها الإدارة الانتقالية^(١٣٦). ورأى ممثل ألمانيا أن نجاح جهود مكافحة المخدرات غير المشروعة لا يتوقف على اتخاذ تدابير موثوقة لإنفاذ القانون فحسب، بل وعلى توفير مصادر بديلة للعيش للمزارعين^(١٣٧).

وأكد ممثل الولايات المتحدة مجددا التزام حكومته بالعمل مع باكستان والبلدان المجاورة لأفغانستان في آسيا

(١٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

(١٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(١٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(١٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

السلطات الإقليمية ما زالت تعمل بصورة مستقلة ذاتيا مما يحرم الإدارة الانتقالية من الوسائل اللازمة لتنفيذ خطتها الوطنية للتنمية. كما أن حالة حقوق الإنسان بصفة عامة ما زالت تتأثر سلباً بما يفرضه القادة المحليون من إتاوات، وبالاعتقالات التعسفية، وانعدام سيادة القانون عموماً، وهو ما يشكل مصدراً لعدم الاستقرار كما أنه ينتقص من مصداقية الحكومة. وأفاد أن لجنة استعراض الدستور بدأت مشاوراتها العامة رسمياً يوم ٦ حزيران/يونيه، حيث أوفدت أفرقة يتألف كل منها من ثلاثة مفوضين لإجراء المشاورات مع الشيوخ، وأعضاء مجالس الشورى المحلية والمواطنين العاديين في جميع مقاطعات أفغانستان الـ ٣٢، ومع أوساط اللاجئين في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان^(١٣٣).

وابلغ المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المجلس بأنه رغم الجهود الجارية لمكافحة المخدرات، ستظل أفغانستان في السنوات المقبلة أكبر منتج للأفيون في العالم. وشدد على أنه لتخليص أفغانستان من الاعتماد على الأنشطة غير القانونية، فإن من الضروري تهيئة فرص كثيرة وسهلة للمزارعين الأفغان للوصول إلى مصادر بديلة ومشروعة للدخل. وقال إن تلك المهمة تتطلب قدراً أكبر بكثير من الرأسمال السياسي والأمني والمالي المتوفر في ذلك الوقت لمساعدة المناطق الريفية المتضررة بإنتاج الأفيون، وقبل كل شيء لتحسين قدرة الحكومة المركزية على تنفيذ الحظر الذي فرضته على إنتاج الأفيون. وقال إن من الضروري مساعدة المزارعين على زراعة المحاصيل المشروعة؛ واستبدال نظام مرابي المخدرات ببرامج للقروض الصغيرة؛ وتوفير الوظائف والتعليم للنساء والأطفال؛ وتحويل الأسواق القديمة إلى أماكن تجارية حديثة؛ وتحييد أمراء الحرب والقضاء على

(١٣٣) S/PV.4774، الصفحات ٣ إلى ٨.

الآخر، ويسهمان كلاهما في التحول إلى الإرهاب والأشكال الأخرى للجريمة العابرة للحدود الوطنية. وقال إن الاعتراف بتلك الحقيقة ينبغي أن يجبر الحكومات على البدء في إدخال إصلاحات على إستراتيجيتها المتبعة لمحاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات على السواء^(١٤٣).

وفي الجلسة، أدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان بالنيابة عن المجلس^(١٤٤)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤكد على أن الأمن لا يزال يشكل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه أفغانستان؛

يؤكد أن الأمن سوف يتعزز من خلال مواصلة بذل الجهود المنسقة لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات في أفغانستان؛

يشدد على ضرورة التشجيع على التنفيذ الفعال لمشاريع مكافحة المخدرات في أفغانستان؛

يحث المجتمع الدولي على أن يقوم، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتشجيع التعاون بين البلدان المتضررة، والمساعدة على تدفق المعلومات بين الوكالات المعنية بالأمن وإنفاذ القوانين، ومكافحة الجماعات الضالعة في الاتجار بالمخدرات، والاضطلاع بالأنشطة التنفيذية المتعلقة بمنع الإبحار، وضبط الشحنات، والتشجيع على الحد من الطلب، وتنسيق المعلومات والاستخبارات لتحقيق أقصى فعالية للتدابير المتخذة داخل أفغانستان وفيما وراء حدودها.

المقرر المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣
(الجلسة ٤٨٤٠): القرار ١٥١٠ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨٤٠ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس

(١٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٤٤) S/PRST/2003/7.

الوسيطي من أجل تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية على التصدي للاتجار بالمخدرات الذي يشكل تهديدا لسلامتها بمائل تهديده لسلامة أفغانستان^(١٣٨). وأشار ممثل باكستان مع القلق إلى أنه قبل بداية الصراع في أفغانستان، كان عدد مدمني المخدرات في باكستان لا يكاد يُذكر؛ أما في ذلك الوقت، فهناك ما يقارب الثلاثة ملايين ونصف المليون منهم^(١٣٩).

وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أنه لما كان بلده يقع على تقاطع الطرق العالمية للتجارة، فقد أصبح جسر عبور لتهرب المخدرات الأفغانية. ودعا إلى تبني إستراتيجية فعالة وشاملة للعمل الدولي، تُكَمِّل فيها الجهود المبذولة حول أفغانستان وفيما ورائها التدابير الأفغانية الداخلية بصورة عضوية^(١٤٠).

وأفاد ممثل أفغانستان أن حكومته قد اعتمدت الإستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات، التي تضم برامج لتوفير سبل بديلة لكسب الرزق، وتعزيز قدرة وكالات إنفاذ القوانين، والنهوض بالتشريعات الوطنية^(١٤١).

وأكد ممثل كازاخستان على أهمية إعلان كابل لعلاقات حسن الجوار الذي وقعته في عام ٢٠٠٢ أفغانستان والبلدان الستة المجاورة لها، والذي أكد فيه الموقعون السبعة مجددا عزمهم إلحاق الهزيمة بالإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات^(١٤٢). ورأى ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن انعدام الأمن والاتجار بالمخدرات في أفغانستان يعزز أحدهما

(١٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(١٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(١٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٣.

(١٤١) المرجع نفسه، الصفحة ٣٧.

(١٤٢) S/PV.4774 (Resumption 1)، الصفحتان ٢ و ٣.

يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي^(١٤٨).

المداولات التي أجريت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٤٨)

في الجلسة ٤٨٤٨^(١٤٩) المعقودة في ٢٤ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل
الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وقال وكيل الأمين العام
إن الأسابيع القليلة السابقة تذكّر بأنه بينما تمضي آخر وأهم
مراحل عملية السلام قُدماً، فإن العديد من الأسباب
الأساسية والمهيكلية لانعدام الأمن لم تجد حلها بعد. وأشار
إلى أنه في حين أسهمت حالات الصراع المتفرقة بين القبائل
والفصائل في انعدام الأمن، فإن المصدر الرئيسي لانعدام
الأمن ظل يتمثل في خطر الهجمات الإرهابية والتسلل
المستمر بأعداد كبيرة عبر الحدود من جانب عناصر يشتبه في
انتمائها لحركة الطالبان وتنظيم القاعدة والحزب الإسلامي.
كما أن هجمات الإرهابيين على الحكومة والجيش والعاملين
في المجال الإنساني تزايد بوتيرة منتظمة، مما حد من القدرة
على الاضطلاع بإعادة الإعمار ودعم الأنشطة السياسية
بصورة فعالة. وأفاد حدوث قدر من التقدم في التصدي
لأسباب انعدام الأمن، بما في ذلك إصلاح المستويات العليا
من وزارة الدفاع، وهو ما كان خطوة في الاتجاه الصحيح
للسماح بالمضي قدماً في تنفيذ البرنامج النموذجي لترع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في قندز.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن الرئيس كرزاي قد
أجل انعقاد مجلس اللويا جيرغا الدستوري حتى نهاية شهر
رمضان، بين نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون
الأول/ديسمبر. وتم تنقيح الجدول الزمني، الذي كان ما يزال
في نطاق الجدول الزمني المحدد في اتفاق بون، ليتيح وقتاً

(١٤٨) S/PV.4840، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٤٩) دُعي ممثل أفغانستان للمشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

مجلس الأمن من الأمين العام^(١٤٥). ووجه الرئيس (الولايات
المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٠ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من وزير خارجية أفغانستان^(١٤٦).

وبعد ذلك، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع
قرار^(١٤٧)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد
بالإجماع دون مناقشة باعتباره القرار ١٥١٠ (٢٠٠٣)،
الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف
بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يأذن بتوسيع نطاق ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية
بحيث يتيح لها أن تقدم الدعم للسلطة الأفغانية الانتقالية فيما يتعلق
بالحفاظ على الأمن في المناطق الواقعة خارج كابل؛

يقرر أيضاً تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة
الأمنية، على النحو المحدد في القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)، وفي هذا القرار
لمدة اثني عشر شهراً؛

يأذن للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة
الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بولاية القوة؛

يطلب إلى قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تقدم إلى
مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام تقارير فصلية عن تنفيذ ولايتها؛

(١٤٥) S/2003/970، تحيل رسالتين مؤرختين ٢ و ٦ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٣ من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.
وكان مرفقا برسالة ٢ تشرين الأول/أكتوبر نص إستراتيجية
طويلة الأجل لمنظمة حلف شمال الأطلسي في الدور الذي تضطلع
به القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان؛ وكان مرفقا
برسالة ٦ تشرين الأول/أكتوبر مجموعة من المقررات الأولية
للحلف فيما يتعلق بإمكانية توسيع نطاق بعثة القوة الدولية
للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

(١٤٦) تم تعميمها لاحقاً في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام
(S/2003/986). وطلبت حكومة أفغانستان، في رسالتها، أن ينظر
المجلس في توسيع ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في
أفغانستان، على النحو الذي اقترحه الأمين العام لمنظمة حلف
شمال الأطلسي في رسالتيه المؤرختين ٢ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠٠٣.

(١٤٧) S/2003/984.

”إذا ما جرت العملية الانتخابية اليوم، فإنها لن تنجح“، مضيفاً أنه لا يمكن الوصول بحرية في أي وقت إلى حوالي ٦٠ في المائة من مناطق الجنوب، وحوالي ٢٠ في المائة من مناطق الجنوب - الشرقي والشرق. ورحب في ذلك السياق بتصويت المجلس بالإجماع بالموافقة على توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى خارج كابول. وأكد أنه مع دخول عملية بون مرحلتها الأخيرة، فإنه يجب على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن يشرعا في مواجهة أكبر تحديات المهمة السياسية وأبعدها مدى. فما زالت هناك عقبات لا يستهان بها، ليس أقلها انعدام الأمن. فالمحافظة على زخم التقدم الذي استمر منذ مؤتمر بون يتطلب تصميم الشعب الأفغاني وإرادة المجتمع الدولي. وقال إن توسيع نطاق المساعدة الأمنية يوفر عنصرا هاما في تلك المعادلة^(١٥٠).

(١٥٠) S/PV.4848، الصفحات ٢ إلى ٧.

٢٧ - رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة

وأفاد وكيل الأمين العام، في إحاطته، أنه كانت هناك تأخيرات في إكمال المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة، التي كان مقررا الانتهاء منها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقال وكيل الأمين العام إنه نتيجة لتباطؤ زخم التخلص من الأسلحة، تعرضت عملية السلام بأكملها لبعض التوتر. وأوضح أن النكسات التي حدثت يمكن أن تُفسر بعاملين: أولا، رفض بعض المقاتلين السابقين المشاركة في عملية التخلص من الأسلحة نتيجة للمشاكل المتصلة بصرف الأموال المخصصة لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، والتصور الخاطئ المتمثل في أن المقاتلين السابقين ستُدفع لهم مبالغ نظير إعادتهم لأسلحتهم؛ وثانيا، تأثير حملة متعمدة للترفيف وتشويه الحقائق فيما يتعلق بطابع عملية

أطول للجنة لاستكمال مشروع الدستور. ويشارك ٥٠٠ مندوب في مجلس اللويا جيرغا الدستوري منهم ٣٤٤ مندوبا على مستوى المقاطعات سيختبهم ممثلو المراكز في مجلس اللويا جيرغا الطارئ المعقود عام ٢٠٠٢، الذين يشكلون الهيئة الانتخابية التي تصوت لانتخاب مندوبي اللويا جيرغا الدستوري المنتخب. وقد بدأ تسجيل الناخبين في جميع المقاطعات. ويوفر اعتماد مجلس اللويا جيرغا الدستوري للدستور الجديد الأساس للانتخابات الوطنية. وقال إنه يجري بصورة تدريجية إنشاء الهياكل القانونية والمؤسسية اللازمة للانتخابات الوطنية، بما في ذلك نشر أفرقة تسجيل الناخبين. وكرر التأكيد على أن نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وممارسة التسجيل الانتخابي يعتمد على تحسين الظروف الأمنية بشكل كبير بغية السماح بنشر الموظفين خارج المراكز الحضرية الرئيسية. وحذر من أنه

المداولات التي أجريت في الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسات ٤٦٧٤ و ٤٧٢٨ و ٤٨٠٥ و ٤٨٨١)

في الجلسة ٤٦٤٧ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، وبعدها أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو استراليا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي^(١) ونيوزيلندا.

(١) بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.